



## الجلسة العامة ٥٧

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

## البند ٣٠ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في  
التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في  
استعراض منتصف المدة

تقرير الأمين العام (A/55/350 و Add.1)

القيمة الحقيقية. ومن بين أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٤  
بلدا، يوجد ٣٣ بلدا في أفريقيا. ونصف اللاجئين والمشردين  
داخليا تقريبا موجودون في أفريقيا، والواقع أن أفريقيا هي  
المنطقة الوحيدة التي تشهد زيادة في الصراعات. وفي نهاية  
١٩٩٩، بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/  
الإيدز (وباء الإيدز) في العالم الذين هم على قيد الحياة ٣٤  
مليون شخص، ٢٤ مليون منهم يعيشون في أفريقيا جنوب  
الصحراء. وهذه حقيقة علينا أن نواجهها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دانغي ريوكا  
(غابون).

ويتناول التقرير العديد من النقاط الهامة. وفي هذه  
المناسبة، أود أن أركز على قضايا الحكم السليم والتجارة  
والاستثمار الأجنبي المباشر وتكنولوجيا المعلومات  
 والاتصالات والتكامل الإقليمي ووباء الإيدز.

وتود حكومتي أن تؤكد على ضرورة أن تكون  
للبلدان الأفريقية الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بالحكم  
السليم من خلال كفالة حقوق الإنسان وسيادة القانون

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

حكومتي ترحب بالتقرير المرفوع عن برنامج الأمم المتحدة  
الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وأود أن أشكر  
مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا لإعداد هذا  
التقرير الممتاز وكذلك التقرير عن أسباب الصراع وتعزيز  
السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، الذي نوقش في  
الأسبوع الماضي في نفس هذا السياق.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفض نصيب  
الفرد من الدخل اليوم عما كان عليه في ١٩٧٠ من حيث

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المغتربين ذوي الخبرة الفنية للمساعدة في سد فجوة الموارد البشرية في أفريقيا.

ووفدي يعتقد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح للبلدان الأفريقية فرصة لم يسبق لها مثيل للتعميل بتنميتها. ومن جهة أخرى، لا يمكن للبلدان التي لا يتاح فيها للأفراد الحصول على تكنولوجيا المعلومات أن تشارك بالكامل في المجتمع العالمي ولذلك يجب التصدي لفجوة الرقمية الفاصلة قبل فوات الأوان وينبغي تشجيع مانحي المعونة الثنائية وكذلك المنظمات الدولية على التوصل إلى السبل والوسائل التي تتيح لشعوب أفريقيا إمكانية أكبر للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قبل قمة أوكيناوا لمجموعة الثماني، أعلنت اليابان أنها ستعد صفقة للتعاون الشامل لسد الفجوة الرقمية الفاصلة بغية توفير مبلغ من المال يصل في مجموعه إلى ١٥ بليون دولار أثناء السنوات الخمس القادمة. وستتعاون اليابان في تنفيذ هذه الصفقة مع منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وينبغي للبلدان الأفريقية، وشركائها في التنمية أن يسلموا بأهمية التعاون الإقليمي بالنسبة لتحرير التجارة وتطوير هياكل أساسية ومؤسسات مادية، بما في ذلك أسواق إقليمية لرأس المال ومؤسسات بحثية والتصدي لوباء الإيدز، واتفاء الصراعات وإدارتها وحسمها. وبشكل أكثر تحديداً، يتيح التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في عالمنا المتزايد التكامل، وجوداً مرئياً أكبر للمستثمرين العالميين وينهض بالتجارة والاستثمار عبر الحدود ويقلل من تكاليف الإنتاج والتسويق.

ونظراً لقرب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الميدان، فإنها قد تتمتع بميزة مقارنة فيما يتعلق بالمنظمات

وتعزيز إدارة عامة شفافة تخضع للمحاسبة ولتحقيق القدرة على الحفاظ عليه.

من المثير للانزعاج نشوب الصراعات المسلحة من جديد في بعض المناطق في أفريقيا وآثارها السلبية على الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الأسباب الأساسية وراء الصراعات المسلحة النمو السكاني السريع وعدم التكافؤ في إمكانية الحصول على الموارد والفرص وعدم التكافؤ في المشاركة في صنع القرار الوطني. وللحكم السليم في أفريقيا أهمية أساسية بالنسبة إلى التصدي بالشكل اللازم للقضايا ذات الأولوية.

والبلدان الأفريقية لم تحصل على نصيب واف من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلغ معدل نمو الصادرات السنوي في أفريقيا ٢ في المائة بالمقارنة بمتوسط معدل النمو العالمي الذي يبلغ ٧ في المائة. وانخفضت الصادرات الأفريقية من ٥.٩ في المائة من الصادرات العالمية في ١٩٨٠ إلى ٣ في المائة في ١٩٩٠ وإلى ٢,٣ في المائة في ١٩٩٦.

وتؤمن بلادي بأن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يتيحان فرصاً هائلة لأفريقيا في عالم متزايد العولمة. المعونة ليست بديلاً للتجارة، ولذلك يجب أن يستجيب النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى التطلعات الأفريقية الإنمائية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للتعريف بالمنتجات الأفريقية القابلة للتصدير ورفع مستواها.

وتود اليابان أن تولى البلدان الأفريقية المزيد من الاهتمام للفرص الجديدة التي يمكن أن تتاح لها من خلال هئية أوضاع أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يمكن البلدان الأفريقية من تحقيق عدة أمور من بينها الاستفادة من العدد الكبير من

إطار المتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية. وخلال الندوة ناقش المشاركون من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، سبل تعزيز التعاون فيما بين الجنوب والجنوب لمكافحة هذا الوباء في أفريقيا. وقد اعتمدوا ملخصا لما دار في الندوة، ينتظر أن يشكل مساهمة في المؤتمر الدولي الذي سينعقد في أوكتوبا. كما أن اليابان تقوم حاليا بالتحضير لاجتماع وزاري بشأن التنمية الأفريقية سيعقد في السنة الحالية ٢٠٠١ كما أعلن وزير الخارجية يوهي كونو في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وعلى حين تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فهناك الكثير الذي ينبغي عمله. وفي الاستعراض النهائي لا بد من التحليل الدقيق لما تم إنجازه حتى الآن وما لم يتحقق بعد. واليابان تسعى إلى تنفيذ أهداف ومقاصد هذا البرنامج من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية. ولهذا المؤتمر جوانب عديدة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لأنهما يشدان على استئصال الفقر من خلال النمو الاقتصادي المتسارع، والاندماج الاقتصادي لأفريقيا في الاقتصاد العالمي، وتنويع الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية.

وأخيرا، تبقى اليابان ملتزمة بالعمل يدا بيد مع البلدان الأفريقية، وأيضا مع الأمم المتحدة، في الجهود المبذولة لبناء قارة مزدهرة متحررة من العوز والخوف، من خلال تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

**السيدة فيوتي (البرازيل)** (تكلمت بالانكليزية):

ترحب البرازيل بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأود، بادئ

العالمية من حيث فهم القضايا وسياقها، وكذلك من حيث قدرتها الأكبر على صقل التدابير والآليات، وهي لذلك قنوات أفضل لتصميم وتنفيذ تدابير لاتقاء الصراعات وإدارتها وحسمها. ومن هنا كانت الأهمية البالغة للدعم الخارجي لبناء وتعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ومواصلة تنفيذ برامج المجموعات الأفريقية الاقتصادية دون الإقليمية.

وباء الإيدز ليس مجرد مشكلة صحية؛ بل إنه يعيق تنمية البلدان النامية. وعلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بنشاط على تعزيز النهج الشامل والمتكامل لمواجهة هذا الوباء في كل السياسات والبرامج ذات الصلة بالتنمية، وإن مكافحة هذا الوباء يجب أن تكون جزءا رئيسيا في البرامج الإنمائية للبلدان النامية، وخاصة في إطار الجهود المبذولة للحد من الفقر.

وبمناسبة انعقاد قمة مجموعة الدول الثماني في أوكتوبا، أطلقت حكومة اليابان مبادرة أوكتوبا للأمراض المعدية، التي ستخصص لها اليابان ما مجموعه ٣ بلايين دولار أثناء السنوات الخمس المقبلة بغية تعزيز المساعدة المكرسة لتدابير مكافحة وباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية والطفيلية الأخرى. وكمتابعة لقمة مجموعة الثماني في أوكتوبا، تعكف الحكومة اليابانية الآن على الإعداد للمؤتمر يعقد في أوكتوبا في كانون الأول/ديسمبر، هدفه ترجمة الالتزام الذي قطعه زعماء قمة مجموعة الثماني إلى واقع ملموس بغية إقامة شراكة جديدة لمكافحة الأمراض المعدية الرئيسية - أي الإيدز والسل والملاريا. ويجدوننا الأمل أن يساهم هذا المؤتمر في تعزيز جهودنا لمكافحة الإيدز. كما قامت اليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باستضافة الندوة الثانية لتطوير الخدمات الطبية والصحية في أفريقيا، والتي عقدت في طوكيو في وقت سابق من الشهر الحالي، في

وكذلك في ترجمة هذه التعهدات والالتزامات إلى أعمال. وأن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على سبيل المثال، يجب أن تعزز وأن يتسع نطاقها لتستفيد منها بلدان أكثر. والبرازيل تبذل جهودا جبارة للمساهمة في عملية هذه المبادرة، وحتى الآن وصلت التكاليف المتعلقة بتخفيض المديونية على الصعيد الثنائي للبلدان المؤهلة بالفعل للحصول على هذه المساعدة، إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. كما تساهم البرازيل في تمويل التكاليف الإضافية لهذه المبادرة في صندوق النقد الدولي.

وإننا نحث الدول الأعضاء على أن تستجيب بطريقة إبداعية للتطورات الإيجابية في أفريقيا وأن ترد على التطورات الأقل إيجابية من خلال حوار بناء ومنتبه. وينبغي ألا يكون الهدف من هذا الحوار فرض استنتاجات تم التوصل إليها من طرف واحد، بل لمساعدة الأفريقيين، عندما تكون هذه المساعدة مطلوبة، للوصول إلى الحلول الملائمة وتنفيذها. فالمساعدة التقنية، على سبيل المثال، لا يمكن أن توجه نحو التوريدات، بل يجب أن تستهدف تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتلقية، ويجب أن تستخدم موارد هذه البلدان وإمكاناتها بالكامل. ومن جهة أخرى، وبغية إحداث أثر في أفريقيا في مجالات مثل التجارة والتمويل والتعاون التقني وبناء القدرات، يتعين على الأمم المتحدة أن تستمر في تنفيذ مبادرات المساعدة المحددة وإيجاد علاقة أوثق على كل المستويات مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز.

غير أن تحقيق أهداف التنمية ذات الأولوية يتخطى الترتيبات المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة ويعتمد في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء في تحسين تعاونها مع أفريقيا.

ذي بدء، أن أشدد على الحاجة إلى إيجاد آليات وأطر للمتابعة بغية ضمان الاتساق بين المبادرات الحالية لتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وترى البرازيل أن الاستجابة الفعالة لمشكلات أفريقيا لا يمكن أن تتحقق إلا بالجهود المنسقة للمجتمع الدولي وحشد الإرادة السياسية، في أفريقيا وخارج حدودها. وكما نعرف، واستجابة لتحديات التنمية التي تواجهها القارة الأفريقية، اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كإطار للتوافق والشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. ونحن نأسف لأن التقدم كان محدودا في تنفيذ البرنامج الجديد. فقد ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا ضئيلة جدا وهي تتركز في بعض المجالات، بينما تستمر المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض. وإن انعدام الأمن الاقتصادي وعدم كفاية الدعم المالي يساهمان في تفاقم أوضاع أغلبية البلدان الأفريقية. وإجراءات التكيف الهيكلي التي أدت إلى تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، لم تكن كافية لوضع البلدان الأفريقية على درب التنمية المستدامة. وقد قال الأمين العام، عن حق، في تقريره، إنه رغم إحراز بعض التقدم في حل أزمة المديونية، فإن أثر ذلك لم يظهر بوضوح في البلدان منخفضة الدخل حيث ظلت خدمة الديون تستأثر بنحو خمس الوفورات في المتوسط.

وقد أثرت المشكلات الجديدة على القارة، مثل وباء الإيدز. وبإيجاز، يتطلب حشد الموارد لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا قدرا أكبر من التعاون المالي الدولي والتزاما أكبر من قبل المجتمع الدولي.

إن المجتمع الدولي يؤدي دورا أساسيا في مواجهة التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في عملية التنمية،

شكل آخر من أشكال التعاون سوف ندرسه قد يشمل خططاً ثلاثية الأطراف تضم بلداً أفريقياً والبرازيل وبلداً ثالثاً أو منظمة دولية. وعلى سبيل المثال، قد يتم اتخاذ زمام مبادرات في مجال الزراعة والصحة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وعلى المستوى الدولي، تعمل البرازيل وبلدان أفريقية معاً في منظمات مثل المنظمة الدولية للبن والمنتظمة الدولية للكاكاو والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وبالنسبة لتسوية الصراع تواصل البرازيل تقديم الدعم السياسي والمادي لأفريقيا، ويتجلى ذلك في مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا وموزامبيق ومساهمتها في التفاوض على وقف إطلاق النار في غينيا - بيساو.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى نهج منسق بشأن المساعدات الإنسانية، نعتقد أنه ينبغي تطوير آليات ملائمة للتنسيق الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة أن هيئات مختلفة في الأمم المتحدة مسؤولة عن معالجة المشكلات الإنسانية.

إن أفريقيا السلمية والمستقرة والمزدهرة عنصر حاسم للاستقرار العالمي. صحيح أن بعض الأحداث المؤسفة، في السنوات الأخيرة، دفعتنا إلى الخوف من أن تكون أفريقيا متجهة حتماً نحو الإخفاق في أن تصبح قارة سلم وازدهار، وهو شعور أطلق عليه اسم "التشاؤم الأفريقي". ولكن لا يجدر تعريف أفريقيا بالقارة الغارقة في الصراع. وكما ينتشر الانطباع على نطاق واسع، توجد أجزاء عديدة في أفريقيا يترسخ فيها السلم والنمو الاقتصادي. ومن خلال اعتماد إعلان الألفية للأمم المتحدة، اعترفت جميع الدول الأعضاء باحتياجات أفريقيا الخاصة وتعهدت بمساعدة

وأود أن أشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية في أفريقيا. إن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يسهم بصورة ملحوظة في حشد الموارد والنهوض بالتنمية المستدامة في أفريقيا. والبرازيل على الرغم من مواردها المحدودة، فإنها تفخر بتاريخ عريق من التعاون مع أفريقيا، وهي تبذل الجهود، من خلال وكالة التعاون البرازيلية والمؤسسات الوطنية الأخرى، لكي تشارك أفريقيا تجاربها في كفاحها من أجل التنمية.

جزء كبير من مشروعات التعاون التقني البرازيلية مع البلدان النامية يذهب إلى بلدان أفريقية في عدد من المجالات الاستراتيجية، مثل بناء القدرة وتدريب الخبراء والصحة، وبرامج التعليم الأساسي، وإدارة السياسات الزراعية، والزراعة الاستوائية، وتوليد الطاقة الكهربائية ورصد الموارد المعدنية والتنقيب عنها.

وفي مجال مكافحة وباء الإيدز، على سبيل المثال، نفذت البرازيل منذ عام ١٩٩٧ برامج تعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية في مجالات إدارة البرامج الوقائية وإنشاء أنظمة للرصد الوبائي. هذا التعاون، الذي يركز على تجربتنا الوطنية، يتم الآن توسيع نطاقه إلى بلدان أخرى في أفريقيا. وفي العام الماضي، زار خبراء من وزارة الصحة البرازيلية كينيا وزمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا وبوتسوانا لكي يجددوا مشروعات التعاون.

والحوار بين عمليات الإدماج دون الإقليمي مثال آخر للتعاون. لقد كان تعزيز التجارة الخارجية مع شركاء آخرين، منهم بلدان نامية، أحد الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وإننا نعلق أهمية كبرى على تطوير الحوار بين السوق المشتركة وعمليات الإدماج في أفريقيا. وقد سبق أن اتخذنا خطوات أولية في هذا الاتجاه مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

دخل الفرد من ٧٤٩ دولارا عام ١٩٨٠ إلى ٦٨٨ دولارا عام ١٩٩٨، وهو تراجع بنسبة ٩ في المائة تقريبا - وكل هذا يرسم صورة قائمة جدا للمشكلات التي تواجه قارتنا.

وتبدو كل هذه المؤشرات وكأنها توحى بأننا عندما نصل إلى الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات عام ٢٠٠٢، سوف نواجه تحديا أكبر حتى مما كنا نواجهه في بداية البرنامج إننا نجازف بإمكانية مواجهة تأكيد مأساوي بأن الحالة الاقتصادية والمالية ساءت في العقد الذي نُفذ فيه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

على الرغم من هذه الإحصائيات السلبية والمخزنة، يعتقد وفد بلادي بأننا نحن الأفارقة بلغنا مفترق طرق وأن مستقبل أفريقيا يبدو أكثر إشراقا. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر قول الأمين العام، الذي يلاحظ في تقريره عن هذا البند:

”إن أمام أفريقيا فرصة مهمة لبداية جديدة في الألفية الجديدة. إذ لم يكن الزخم والشروط اللازمة للتغيير أفضل في أي وقت مضى منذ الاستقلال مما هي عليه الآن“ (A/55/350/Add.1، الفقرة ٤٨)

وأنا أشارك في هذا التفاؤل لعدد من الأسباب. لقد بدأنا نحن الأفارقة في تبوؤ المسؤولية عن إيجاد الحلول لمشكلاتنا. ونحن مستعدون لمعالجة التحديات التي نواجهها. ويسود فهم متزايد للطابع الخاص لمشكلات وتحديات أفريقيا. ويشهد نطاق عريض من المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف على الاهتمام النشط بمعالجة الاحتياجات الخاصة لقارتنا. وتناضل أفريقيا، الآن بالفعل، مع مقترحاتها الخاصة الرامية إلى إقامة شراكة عالمية من أجل تنمية القارة. إننا على

الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم واستتصال الفقر والتنمية المستدامة. إن التنفيذ الفعال لمثل هذه الالتزامات يستلزم شراكة استراتيجية بين أفريقيا والمجتمع الدولي.

وتبقى البرازيل عازمة على العمل من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية وتأمل أن يعزز المجتمع الدولي مساعده للمنطقة وبالتالي يساهم في التحقيق الكامل لحقوق الأفارقة الأساسية.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**

عظيم أن أراكم في مقعد الرئاسة اليوم، سيدي. ويدفعني هذا إلى الرغبة في استعراض معرفتي باللغة الفرنسية، ولكنني لن أفعل هذا.

إننا نجتمع اليوم لتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأمامنا تقريران مفيدان للغاية من الأمين العام. الهدف منهما مساعدتنا في هذا الاستعراض. ويود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقرير وملحق شاملين جدا يقدمان وصفا مفيدا للغاية لتنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة للبرنامج الهام هذا. ويضم التقريران أيضا مقترحات مثيرة من أجل المزيد من التنفيذ، تحتاج إلى النظر فيها بجدية.

ولكن قراءة الملحق حول تدفقات الموارد إلى أفريقيا تصيب المرء بالحزن، إذ أنها تبرز الحالة المتدهورة في أفريقيا في الماضي القريب. الانخفاض في معدلات الادخار المحلي، واستمرار هروب رأس المال من القارة، الذي وصل إلى مبلغ مذهل يقدر إجماليه بـ ٣٥٠ بليون دولار، وهبوط تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى القارة في فترة السنوات الست من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ إلى أكثر من ٥٠ في المائة، والتدفقات المنخفضة بإمعان والآخذة في الانخفاض للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا، والتدهور على صعيد التجارة مع القارة، والعبء المتزايد للدين، وتراجع

أخيراً، تعني النهضة حماية بيئة قارتنا وكفالة الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية.

وليس من الغرابة بشي أن تكون هذه الأولويات كلها مدرجة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ويجب معالجة عدد من التحديات عند إجراء الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والنظر في إمكانية وضع ترتيب تال له. وسيكون التحدي الأول إجراء تقييم كامل لجميع المبادرات التي اتخذت حتى الآن. ولن يقتصر ذلك على منظومة الأمم المتحدة، بل سيشمل مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية تتعلق بأفريقيا. وسيضمن ذلك بطبيعة الحال أيضاً المبادرات النابعة من قارتنا.

وسيكون هناك تحد آخر، هو النظر في كيفية ربط عملية الاستعراض هذه بعمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويجب أن تتضمن عملية الاستعراض أيضاً نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١.

وفضلاً عن ذلك، سيكون من الواجب النظر في الطرق التي تمكن من الجمع بين العناصر الخاصة بأفريقيا في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والمبادرات الأخرى التي تتخذها أفريقيا أو التي تتخذ من أجل أفريقيا. وكما قال رؤساء دولنا وحكوماتنا أثناء مؤتمر قمة الألفية الذي عقد هنا في نيويورك قبل بضعة أسابيع، إن مشكلة الألفية الجديدة تتطلب حلولاً شاملة. ونحن الأفارقة نعي هذه الحقيقة أفضل من كثيرين.

أمل أن تبدأ انطلاقة هذه المقترحات، المقدمة من الأفارقة من أجل الأفارقة، في مستقبل لا يطول انتظاره.

الأفارقة في طريقهم إلى تحديد الأولويات الرئيسية لقارتنا. ونحن نريد أن نطلق على هذه العملية اسم النهضة الأفريقية. أولاً، خلصنا إلى أن النهضة الأفريقية تعني إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية تضمن تحقيق هدف ضرورة تولي الشعب للحكم.

ثانياً، سوف تقتضي النهضة أن تأخذ هذه الأنظمة الخصوصية الأفريقية في الحسبان، بحيث تكون ديمقراطية وتحمي حقوق الإنسان بالفعل بينما تكون في الوقت ذاته مصممة بأشكال تضمن فعلياً إمكانية استخدام الوسائل السياسية والسلمية في معالجة المصالح المتنافسة للفئات الاجتماعية المختلفة في كل بلد.

ثالثاً، سنتشج النهضة مؤسسات وإجراءات تُمكن القارة من معالجة مسائل الديمقراطية والسلام والاستقرار بصورة جماعية.

رابعاً، ستساعد على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى استمرار تحسين مستوى معيشة عامة الشعب ونوعية حياتهم.

خامساً، ستغير تغييراً نوعياً موضع أفريقيا في الاقتصاد العالمي بحيث تتحرر من نير أعباء الديون الدولية ولا تصبح بعد ذلك مجرد مصدر للمواد الخام ومستورد للسلع المصنوعة.

سادساً، ستكفل التحرر الكامل للمرأة الأفريقية.

سابعاً، ستساعد على التصدي بنجاح لآفة الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

يُعرف بممر مابوتو. والجهود المشتركة التي يبذلها بلدانا حسّنت إلى حد كبير تحمل التكلفة والقدرة على المنافسة، مما أدى إلى اجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

وهناك مثل آخر، هو ممر ليومبو، الذي يجمع بين ثلاثة بلدان، هي سوازيلند وموزامبيق وجنوب أفريقيا، تعمل معا على وضع مشاريع سليمة بيئيا، مما فيها المشاريع التي ترمي إلى جذب السياحة الإيكولوجية. واشتركت بلدان عديدة منها زمبابوي وناميبيا وبوتسوانا وموزامبيق، في تعبيد طريق رئيسي لنقل السلع إلى أماكن تقع بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. ولا تزال هناك مشاريع قيد التنفيذ. وفضلا عن المزايا الاقتصادية العادية لهذه المشاريع، فإنها تُعمق الديمقراطية وحُسن الجوار، بينما تجعل التنمية أكثر استدامة في منطقتنا.

إننا، في أفريقيا، نمر بفترة عصيبة، وإن كانت تُبشر بخير جم، كما أكد الأمين العام بحق في تقريره. ونحن في حاجة إلى تدعيم الشراكة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبخاصة ما يقع منها في أفريقيا. والمشاكل التي نواجهها لا يمكن أن يُعالجها الأفارقة وحدهم. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى تتطلب حلا عالميا لا يقتصر على القارة. وبينما قد نكون على استعداد لبذل كل ما في وسعنا، فإننا نأمل من البلدان التي يمكنها أن تُعطي الكثير، لا سيما البلدان الشريكة لنا في الشمال، أن تقدم لنا المساعدة التي تسمح لها بها نيتها وميزانيتها.

في الاستعراض القادم لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نأمل أن يتمكن الأمين العام من أن يخبرنا بأن تغييرا طرأ على الحنة التي تمر بها أفريقيا. لقد أعلن قادتنا بثقة، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي

ومع أننا نعقد آمالا كبيرا على مستقبل قارتنا، فإننا ندرك كذلك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن. وتذكرنا بذلك بصورة مباشرة الحرب الطائشة المستعرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستهلك هذه الحرب قوى تسعة بلدان أخرى، كثير منها مجاور لنا. ونزق الحالة بلا حول ولا قوة ونحن نشهد الموارد البشرية والمادية الثمينة جدا تُبدد في هذه الحرب.

قبل ما يزيد على عام اتفقت بلدان الجنوب الأفريقي، بقيادة الرئيس شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، على خطة سلام تعرف باتفاق لوساكا، الذي اعتقدنا أنه سيساعد على إنهاء هذه الحرب. وبعد ١٦ شهرا، لا يزال في انتظار اضطلاع مجلس الأمن بالدور المنوط به من أجل استعادة السلم والأمن في المنطقة.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل تقرير الإبراهيمي أساسيا وهاما جدا بالنسبة لنا في إرساء أسس السلام في أفريقيا. وإذا فقدنا تقرير الإبراهيمي بسبب خلافاتنا، التي يعتقد وفد بلادي أن بالإمكان التغلب عليها، فإن أكبر الخاسرين سيكونون القاطنين منا في أفريقيا. لقد سبق أن خسرتنا الكثير، ولا يسعنا تحمل خسارة أكبر.

وأحد المجالات التي سيكون علينا أن نستعرضها عندما نناقش برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هو إسهام الحلول الإقليمية في المشاكل التي نواجهها في أفريقيا. ونحن، أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، رأينا ثمار تكاملنا وتعاوننا الإقليميين. وعلى مر السنين، صممت الجماعة الإنمائية عددا من مشاريع التنمية في المنطقة تجمع بين جهود أكثر من بلد واحد في منطقتنا. وعلى سبيل المثال، ضمت جنوب أفريقيا وموزامبيق جهودهما لتوفير البنى التحتية للنقل المادي والاتصالات والطاقة، كأساس لتنمية الخدمات والصناعات. وهذا ما



يذلها عدد كبير من البلدان لتحسين الظروف بالنسبة للاستثمارات الخاصة، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُسهم إلا بقدر ضئيل جدا في اقتصاداتنا.

وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الانخفاض الشديد في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، تظل الديون الضخمة للبلدان الأفريقية مصدرا لقلق بالغ لأن خدمة الديون تستهلك جزءا كبيرا من دخلنا، مما يلحق الضرر بالاستثمارات الوطنية.

وثمة أمور واقعية أخرى مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والصراعات المسلحة وهي لا تسبب معاناة بشرية هائلة فحسب، ولكنها تعوق أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا نظرا لأن معظم القطاعات الضعيفة من سكاننا تشكل أساسا من العاملين في القطاعات الإنتاجية.

وفي مواجهة كل هذه التحديات تم اتخاذ عدد من المبادرات، إلا أن هذه المبادرات ضعفت مع الأسف، لأن العديد من الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في إطار البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا لم يتم الوفاء بها.

ونحن ناشد المجتمع الدولي أن يتخذ وينفذ تدابير جديدة للمساعدة بشكل خاص في مكافحة الفقر وفي تحفيز النمو.

وتنفيذ هذه التدابير الجديدة لضمان التنمية الدائمة يتطلب أولا، وضع استراتيجية يكون عمودها الفقري استقرار الاقتصاد الكلي، وبيئة مأمونة لتشجيع الاستثمارات، ودعم لأنشطة التصدير، وتوفير استثمارات كافية في قطاعات التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم والحكم الرشيد بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الأساسية.

ويتمثل السبيل المؤدي إلى تحقيق التنمية والهدف الرئيسي لأي سياسة إنمائية في أفريقيا في مكافحة الفقر.

عُقد في الجزائر عام ١٩٩٩، تكريس هذا القرن لأفريقيا. ونعتقد أنهم لا بد وقد عرفوا شيئا، وقد يبرهن على ذلك برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في المرة القادمة.

**السيد كافاندو** (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يرى وفد بلادي أن بند تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات له أهمية قصوى. ولهذا نود أن نتشاطر وجهات نظرنا في هذه المناقشة.

كان الهدف الرئيسي من برنامج الأمم المتحدة الجديد التعجيل بتحويل البلدان الأفريقية وتكاملها وتنويعها ونموها الاقتصادي، بغية التقليل من ضعفها أمام القوى الخارجية، وتعزيز استقلالها الذاتي ونشاطها، وكفالة عملية إنمائية طويلة الأمد.

ومن هذا المنطلق نوهت الجمعية العامة، في استعراض منتصف المدة عام ١٩٩٦ لتنفيذ البرنامج الجديد، بالتقدم الذي أحرزه عدد من البلدان الأفريقية في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وعملية التكيف، وإرساء الديمقراطية، وتعزيز المجتمع المدني. ورغم كل هذه الجهود ما زالت أفريقيا تُعاني من مشاكل اقتصادية - اجتماعية خطيرة تُساعد على تفاقمها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، مثل العولمة والاستثمارات والديون وغيرها.

والواقع أن العولمة إذا كانت تقدم ميزات واضحة للاقتصاد العالمي، وبخاصة للبلدان الصناعية، فإنها تتسبب في مشاكل جديدة وتفرض قيودا على البلدان الأفريقية التي يزداد تهميشها.

وإن عوائد الصادرات وبقاء أغلبية البلدان الأفريقية بحد ذاته ما زالت تعتمد على سلع أساسية معينة انخفضت أسعارها بصفة عامة منذ عام ١٩٩٨، مما سبب انخفاضاً في المدخرات والاستثمارات في الداخل. ورغم الجهود التي

**السيد مسدوه** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تكثسي هذه المناقشة الثالثة حول أفريقيا في غضون ١٠ أيام فقط أهمية خاصة، نظرا لأنها تندرج في إطار الحوار الأولي المتعلق بالتحضير للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، المقرر إجراؤهما في عام ٢٠٠٢. ولئن كان من المرغوب فيه المباشرة قليلا بين هذه المناقشات لأن لكل منهما مضمونها الخاص المتصل بجوانب مختلفة من حالة تلك القارة التي يجري تناولها في كل مناقشة، فإن تلك الجوانب متكاملة مع ذلك.

في بداية التسعينات جسّد البرنامج الجديد حرص المنظمة والمجتمع الدولي برمته علي مؤازرة جهود أفريقيا الإنمائية والبرنامج الجديد، الذي يمثل خطة عمل حقيقية، أصبح عقدا سياسيا يتضمن مسؤوليات والتزامات اتفقت عليها الدول الأفريقية من ناحية، وشركاؤها الإنمائيون من الناحية الأخرى، فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة.

وخلال استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام ١٩٩٦، ظهر بوضوح أنه رغم إحراز بعض التقدم في بعض المجالات، فإن نفس الظروف التي كانت قد بررت صدور البرنامج الجديد في بداية العقد، بقيت بصورة عامة على ما هي عليه. وعلاوة على ذلك، كان هناك اعتراف عام بأن الدول الأفريقية، على الرغم مما تواجهه من صعوبات تفوق الحصر وقيود موضوعية تحد من مواردها، فإنها قامت من جانبها ببذل جهود جادة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها، وأوفت بجانب كبير من مسؤولياتها. وأمام هذه الحالة، وفي ضوء آفاق المستقبل الصعبة للقارة، اقترحت تدابير وتوصيات معنية بالاتفاق المشترك من أجل مواصلة وتعجيل تنفيذ البرنامج الجديد. ولهذا، تتطلع أفريقيا باهتمام كبير إلى الاستعراض النهائي الذي سيجري في عام ٢٠٠٢.

ونحن نعرف أن الفقر ينشأ من التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية.

وتكمن مأساة أفريقيا في: أولا، أن النمو السكاني يزيد كثيرا عن نمو نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي؛ ثانيا، إن التدهور السريع للبيئة يلحق ضررا شديدا بالإنتاج الزراعي. لذلك، يكون من الأهمية بمكان التصدي على نحو عاجل لهذه المشاكل، وإدخال قضايا التنمية السكانية والبيئية والزراعية في سياسات التخطيط الإنمائي ومكافحة الفقر.

بعد عملية المتابعة التي تمّت في جنيف في حزيران/يونيه لنتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، أدانت قمة الألفية شتى القيود المفروضة على البلدان النامية، خصوصا البلدان الأفريقية، لأن أفريقيا تضم، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٨٠ في المائة من البلدان التي تعاني من ضعف في تنمية مواردها البشرية، كما أن أربعة من بين كل عشرة أفريقيين يعيشون في فقر مدقع.

وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية، لا سيما المعنية أكثر من غيرها، سيتعين عليها أن تتخذ تدابير ملائمة وعاجلة للخروج من هذا المأزق وخصوصا بضمان الحكم الرشيد، فإن من الضروري أيضا أن يتفق المانحون والمقرضون على مساعدة هذه البلدان في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها دون فرض شروط أكثر من اللازم. لذلك تتجه كل الأنظار إلى الاجتماع الدولي والحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

ونكرر القول بأن النهوض بقضية أفريقيا يعني النهوض بقضية العالم بأسره، لأن الأغنياء بمساعدة أفقر الناس في التغلب على ما يعانونه من نقص في التنمية، في عالمنا المتسم بالعمولة والتكافل، إنما يكفلون بقاءهم هم على نحو أفضل.

من الآن حتى عام ٢٠٠٢ إلى استحداث إطار آخر أو برنامج للتعاون لكي يخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وسيكون من المفيد بالمثل، أن يضع الاستعراض والدراسة الختامية في اعتبارهما نتائج المناقشات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، التي كرست لتنفيذ المبادرات الإنمائية المتعلقة بأفريقيا وتنسيق متابعتها.

وفي هذه المرحلة نرى أن من المفيد أن نشدد على أن النظر في الترتيبات المتعلقة بالخلافة أو ببرنامج الأمم المتحدة الجديد ينبغي أن يسترشد بالعناصر التالية.

أولها، الالتزام الفعال من جانب المجتمع الدولي انطلاقاً من روح الشراكة الحقيقية مع أفريقيا واحترام الأولويات الأفريقية كما حددها الأفارقة في مبادراتهم الإنمائية الوطنية والإقليمية. والعنصر الثاني هو تقوية إحساس الأفارقة بملكيتهم للنشاط التعاوني المقترح عليهم. وثمة عنصر آخر هو الدعم القائم للقدرات الأفريقية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بتنسيق برامج التعاون والمساعدة الإنمائية.

وتشمل العناصر الأخرى ملاءمة التعاون لخدمة القارة حتى يتسنى لها الاضطلاع بالأولويات الجديدة الناجمة عن العولمة؛ ومشاركة منظمة الوحدة الأفريقية بشكل أكبر، وإيلاء مزيد من الاهتمام لمجالات العمل الأساسية التي حددتها المنظمة، لا سيما في مجالات التكامل والتعليم والصحة وغير ذلك من المجالات؛ والحاجة لبذل جهد جدي لتحسين التنسيق والتوفيق بين المبادرات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف الكثيرة التي تتعلق بأفريقيا؛ والحاجة إلى التعريف المناسب باحتياجات القارة، والحاجة إلى معايير محددة تأخذ شكل أهداف يرحى تحقيقها أو مؤشرات

وفي هذا الإطار، نجد أن التقرير المرحلي الذي قدمه إلينا الأمين العام بشأن تنفيذ البرنامج الجديد المتضمن تدابير وتوصيات متفق عليها في استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام ١٩٩٦، وكذلك الوثيقة المقدمة كإضافة لذلك التقرير، يشكلان وثيقتين زاخرتين بالمعلومات والتحليل والمقترحات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذت و/أو التي بدأتها الدول الأفريقية ذاتها والإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة. لذلك تشكل الوثيقتان مصدراً لكم هائل من المعلومات عن البعد الأساسي للتنمية الأفريقية، ألا وهو تعبئة الموارد المالية. ومن ثم يقدر وفد بلادي الجودة العالية لهاتين الوثيقتين.

تتضمن قرارات الجمعية العامة واستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها الولايات التي يمكن أن تسترشد بها عملية الاستعراض تلك. وترى الجزائر أنه ينبغي أن يستهدف ذلك الاستعراض المستقل لتنفيذ البرنامج الجديد وضع قائمة بالإيجابيات والسلبيات. وسيكون من المفيد في هذه العملية أن يضم الفريق المسؤول عن الدراسة في عضويته ممثلين عن الدول الأفريقية وشركائها الإنمائيين في الشمال والجنوب على حد سواء.

وينبغي أن تُمثل منظومة الأمم المتحدة بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فضلاً عن منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الفريق. ويمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يساهم مساهمة مفيدة في الاستعراض.

والواضح أن الاستعراض المستقل والدراسة الختامية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سيظلان غير كاملين إذا لم يصبحا جزءاً من النهج الحالي الذي يتخذه المجتمع الدولي تجاه دعم التنمية الأفريقية. ولذلك ينبغي أن تهدف المناقشات والمفاوضات التي ستجري

و جدول زمني للتنفيذ. ويرى الوفد الجزائري أن هذه المبادئ ينبغي أن توضع في الاعتبار لدى تقييم البرنامج الجديد الذي سيخلف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وهناك أحداث دولية كثيرة متوقعة تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لأفريقيا قبل الاستعراض الختامي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي سيجري عام ٢٠٠٢. فالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينبغي أن تأخذ جميعها في الحسبان الأبعاد الخاصة بالحالة في أفريقيا حتى يمكن التوصل إلى توافق راسخ في الآراء بشأن الجهود الخاصة المتعلقة بالقارة.

وعلاوة على ذلك، لا شك أن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل، الذي سيكرس لبحث دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا، سيثير المناقشات وسيجري في سياق استحداث إطار جديد للتعاون من جانب المنظمة ليكون بديلاً عن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولا يسع الجزائر فضلاً عن ذلك إلا أن ترحب بأن التنمية الأفريقية ما زالت تمثل أولوية لدى منظمنا.

في قمة الألفية سلّم زعماء العالم بالإجماع بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وفي هذا الصدد، يراود الجزائر أمل جسر في أن تتخذ الالتزامات التي قطعت شكلاً ملموساً في القريب العاجل، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات من قبيل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

إن الاستعراض الختامي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي سيجري عام ٢٠٠٢

في هذا الصدد، سيوفر لبقية العالم فرصة الاختيار بالتفكير في برنامج عالمي حقيقة لدعم أفريقيا على أساس الخطوط التي سار عليها مشروع مارشال بالنسبة لأوروبا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد نذرت دماؤها. أليس من العدل أن تحصل أفريقيا على فرصتها أيضاً؟

لذلك، تدعو الجزائر إلى تعبئة الجهود الدولية من أجل برنامج عالمي للتنمية الأفريقية، تقوم الأمم المتحدة فيه بدور مركزي. ومثل هذا البرنامج يمكن أن يطلق عليه اسم "برنامج" أو "شراكة عالمية معنية بالتنمية الأفريقية" ويصلح كإطار عالمي لجميع المبادرات القائمة.

في السنوات الأخيرة اتخذ شركاء أفريقيا الإنمائيون في الشمال والجنوب مبادرات كثيرة ثنائية ومتعددة الأطراف. ولا يسع أفريقيا إلا أن ترحب بذلك، وأن تأمل في نفس الوقت أن تحظى هذه المبادرات بمزيد من المؤازرة وأن تعزز روح التعاون العالمي والدعم الفعال للجهود التي تبذلها قارتنا.

**السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

يعلق الاتحاد الأوروبي، بوصفه المانح الرئيسي للأموال والشريك الأساسي للقارة الأفريقية، أهمية خاصة على نجاح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتشكل القارة الأفريقية ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى بالذات، التي تشمل ٣٣ بلداً من بين الـ ٤٨ بلداً المصنفة رسمياً بوصفها أقل البلدان نمواً، منطقة ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويسعى الاتحاد

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهودها، بما في ذلك تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن مكافحة الإيدز أصبحت من أولى أولويات وكالات الأمم المتحدة وسيواصل دعم العمل في هذا الميدان، وبصفة خاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسيواصل أيضا جهوده من أجل تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك مكافحة الأمراض المعدية الأخرى مثل السل والملاريا.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة صياغة نهج متكامل للأمم المتحدة تجاه التنمية في أفريقيا، يأخذ في الاعتبار أيضا الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنع الصراعات وتسويتها. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن ٢٠ بلدا من بين أفقر ٣٨ بلدا في العالم، لا تزال متورطة في صراع أو خارجة منه لتوها فقط. إن إحلال السلام لا يكفي في حد ذاته للقضاء على الفقر، ولكن لا يمكن أن يكون هناك تقدم حقيقي في مكافحة الفقر من غير سلم مستدام.

وفي هذا الصدد يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء انتشار الصراعات وتكرارها في غرب أفريقيا. وفي منطقة البحيرات الكبرى، وفي الجنوب الأفريقي. فهذه الصراعات، من خلال الاستغلال المتواصل غير المشروع للثروات الطبيعية، ضمن أمور أخرى، لا تؤدي إلى تحويل الموارد المالية للبلدان الأفريقية والمساهمين الرئيسيين من ميزانية التنمية إلى ميزانية عمليات حفظ السلام فحسب، ولكنها تهدد أيضا بإلحاق ضرر دائم بالجهود التي تبذل لتحقيق الاندماج الإقليمي، وفي نهاية المطاف زعزعة الاستقرار في المناطق دون الإقليمية بأكملها. وتقويض جهود التنمية لجميع الدول المحيطة. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي مساعي الأمم المتحدة في ميدان منع الصراعات وحلها سواء في شكل دعم للجهود الإقليمية لتحقيق السلم والأمن، أو

الأوروبي جاهدا في كل الاجتماعات الدولية إلى إيلاء الاعتبار التام لاحتياجات أفريقيا الخاصة، وهو يفعل ذلك في الأمم المتحدة، خاصة أثناء الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، وفي اجتماعات المؤسسات المالية الدولية.

هذه السياسة هي إحدى السياسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، التي توضح بجلاء في مؤتمر قمة أفريقيا - أوروبا الذي عقد في القاهرة هذا العام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنجاح الذي حققه ذلك المؤتمر وبعتماد إعلان وخطة عمل تضمن مبادئ إرشادية للعلاقات مع أفريقيا. وتعد استضافة الاتحاد الأوروبي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في العام المقبل دليلا آخر على التزام أوروبا بالتنمية، خاصة التنمية في أفريقيا.

يبرز التقرير الذي أعدته الأمانة العامة تفاوت النتائج التي تحققت بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. فهو يبرز من ناحية، ما حققناه في أوقات استعادة النمو الاقتصادي، وإعادة بناء التوازنات الاقتصادية الكلية الأساسية الجارية حاليا، والجهود المبذولة لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة، وإجراء إصلاحات هيكلية وتحقيق تقدم حقيقي على جبهة نشر الديمقراطية.

إلا أن التقرير يظهر من ناحية أخرى التحديات الهائلة التي ما زال يتعين مواجهتها، مع كون ٥١ في المائة من السكان الأفريقيين في جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع، ويعانون من عدم كفاية الإنتاج الزراعي والغذائي، والافتقار إلى التقدم فيما يتعلق بتنويع الاقتصادات وأخيرا، استمرار ضعف المؤشرات الاجتماعية التي يتهددها الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومما له أهمية حاسمة أن تتخذ البلدان الأفريقية التدابير اللازمة لمكافحة ذلك الوبال؛ فمن شأن ذلك أن يحقق نتائج إيجابية في هذا الصدد، كما اتضح من مثالي السنغال وأوغندا.

والمساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تكمل تعبئة الموارد الوطنية ويجب أن تلعب دوراً أساسياً وحافزاً لتجديد الصناديق الخاصة وموارد التمويل الدولي المباشر للبلدان النامية. ومن الأساسي أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا. وتقرير الأمانة العامة يسلط الضوء على حقيقة أن أفريقيا لم تُجذب في عام ١٩٩٩ سوى ٤,٥ في المائة فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بموضوع الدين، أعرب الاتحاد الأوروبي عن موقفه في هذا الصدد خلال مناقشة هذا البند في اللجنة الثانية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة أنه يعتبر المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عنصراً أساسياً في مكافحة الفقر وفي تحقيق هدف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة تأييداً تاماً. وهو يطالب البلدان المؤهلة لاتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية الضرورية بالانضمام إلى هذه العملية. ويحث البلدان الدائنة التي لم تساهم بعد في تمويل المبادرة الموسعة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تفعل ذلك، حتى يمكن المشاركة في تحمل العبء بشكل عادل. وسيحرص الاتحاد الأوروبي على ألا تكون المساهمة المالية في هذه المبادرة على حساب القنوات الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولاختتام الحديث عن موضوع التمويل يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه يعلق أهمية كبيرة على الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى من أجل تمويل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠١. ويجب أن يوفر هذا الاجتماع فرصة للقيام بجملة من أجل تعبئة الموارد الوطنية والدولية بشكل أفضل لأغراض التنمية، وللمساعدة على تحقيق أكبر قدر من التناسق بين السياسات.

محاولات الوساطة أو الفهم الأفضل للجوانب الاقتصادية والتجارية لبعض الأزمات التي تعاني منها أفريقيا.

إن التقرير الذي قدمته الأمانة العامة يسلط الضوء على الصعوبات التي تواجهها القارة الأفريقية في تعبئة الموارد المالية واستخدامها بطريقة فعالة لأغراض التنمية. ويركز التقرير أيضاً على مدى احتياجات القارة الأفريقية. ولئن كنا نسلم بنقص الموارد الداخلية التي يمكن تعبئتها في البلدان المعنية. فإن الاتحاد الأوروبي يشدد مرة أخرى على أنه من المهم أن تهيم البلدان النامية ذاتها البيئة الملائمة للتنمية عن طريق تشجيع حكم القانون، وحقوق الإنسان والحكم الصالح، من خلال جملة أمور من بينها وضع نظم ضريبية فعالة وموثوق بها. وغني عن البيان أن الموارد التي تتم تعبئتها بهذه الطريقة يجب أن توجه لسد الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للشعب وخاصة للمجموعات الأكثر ضعفاً، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس. وإيجاد البيئة المؤاتية يعتبر بالإضافة إلى ذلك وسيلة تمكن البلدان الأفريقية من تولى مسؤوليتها في مجال اتخاذ التدابير المقررة لمساعدتها. وهذا شرط أساسي لنجاح هذه التدابير.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالدور الحيوي للصناديق والبرامج وللبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في تخفيض الفقر. ويطلب الصناديق التيسيرية بأن تستهدف أفقر البلدان التي ليست لديها سوى فرصة محدودة للوصول إلى الأسواق المالية، والتي يوجد معظمها في أفريقيا، حتى يمكن تنمية البنيات الأساسية الضرورية في تلك البلدان. ويرى الاتحاد الأوروبي أن سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة يجب أن تكون محور الإصلاحات الاقتصادية ويجب أن تكون أكثر من مجرد شبكات أمان للتلطيف من أثر سياسات الإصلاح.

الهادئ ومنظمة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وهو يركز على هدف الحد من الفقر بطريقة تتسق مع أهداف التنمية المستدامة والاندماج التدريجي لبلدان أفريقيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي.

وهذا النهج العالمي المتكامل يستدعي التنسيق القائم على أساس عمليات موجودة مثل إطار التنمية الشامل، والورقة الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

**السيد ماهوترا (الهند)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشيد بالأمين العام لما اتسم به التقرير (A/55/350 و A/55/350/Add.1) المعروض علينا، من طابع شامل وجودة تشحذ الأذهان. وقد قرأنا هاتين الوثيقتين باهتمام كبير ونعتقد أن الدراسة المتعمقة للتوصيات الواردة فيهما وتنفيذ تلك التوصيات سيسهمان دون شك في تحقيق عزم رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية على الوفاء باحتياجات أفريقيا.

وخلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الثالثة والخمسين، أشار وفد بلدي إلى أن أفضل النوايا الحسنة ينبغي أن يصاحبها توفير الموارد الضرورية الكافية ليس فقط لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ولكن أيضا لتحقيق معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي لا يقل عن ٨ في المائة سنويا، باعتبار أن هذه النسبة هي المستوى الأدنى المطلوب للمكافحة الفعالة للفقر في القارة الأفريقية. وفي ذلك الوقت وافقتا بالكامل على وجهات نظر الأمين العام التي أعرب عنها في تقريره عن التقدم المحرز (A/53/390)، بأن إحدى القضايا الأساسية التي تعوق تنفيذ الخطة الجديدة تتصل بالعوائق التي تحول دون زيادة التدفقات المالية إلى بلدان أفريقيا. ونلاحظ من الفقرة ١٦٥ من التقرير الحالي (A/55/350) أن التعبئة الفعالة

ويشكل وصول البلدان الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو عنصرا هاما للتنمية الاقتصادية في تلك البلدان. وهنا يرى الاتحاد الأوروبي أن اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي له أهمية خاصة. وقد فتح الاتحاد الأوروبي أسواقه أمام منتجات البلدان الأفريقية وهو يعتزم المضي قدما في هذا الاتجاه. وكان الاتحاد القوة الدافعة وراء مبادرة منظمة التجارة العالمية لضمان وصول صادرات أقل البلدان نموا بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل من أجل إحراز مزيد من التقدم في إزالة الرسوم الجمركية والحصص، وهو مجهود كبير نأمل أن تحذو حذوه البلدان الأخرى. ويوجه الاتحاد الأوروبي دعوة عامة إلى الأمم الصناعية الأخرى بأن تتبع الموقف الرائد للاتحاد، وأن تفتح باب الاتجار في المنتجات المصنعة للبلدان الأفريقية.

والتكامل الإقليمي أيضا يمكن أن يكون عنصرا فعالا في التنمية الاقتصادية لأفريقيا نظرا لأن معظم البلدان الأفريقية كما يذكر التقرير لديها أسواق داخلية محدودة النطاق. ويدعم الاتحاد الأوروبي تعزيز التكامل الإقليمي الذي يمكن أيضا أن يكون أداة لتنسيق واتساق قطاع عريض من السياسات القطاعية، وهو يمثل أيضا أداة لا غنى عنها لمكافحة الكوارث الطبيعية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه النشط للمبادرات الإقليمية المختلفة من أجل التكامل، ولبرنامج الأمم المتحدة التي ترمي إلى إيجاد هياكل موحدة داخل القارة.

وأود في الختام أن أكرر التأكيد على الأهمية الأساسية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للنهج الشامل والمتكامل للتنمية في أفريقيا الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية البشرية المستدامة. وهذا هو النهج الذي اتبع في اتفاق كوتونو الذي أبرم مؤخرا بين الدول الأفريقية ودول المحيط

لا يقابلها مزيد من الالتزامات بل انخفاض في التدفقات إلى الداخل.

ولعل أفريقيا هي المنطقة الوحيدة من العالم التي انخفض فيها نصيب الفرد من الدخل في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٨٠، حيث بلغ ٦٨٨ دولارا، مقارنة بـ ٧٤٩ دولارا؛ وهي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع للفقير أن يزداد فيها خلال العقد القادم. ولا يمكن ضمان الحد من الفقر على نحو مستدام إلا من خلال تعزيز نمو الإيرادات بشكل مستدام على قاعدة عريضة. وقد قدر أنه لتحقيق معدلات النمو المطلوبة تلزم معدلات استثمارية تتراوح نسبتها بين ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة على الأقل، في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى معدل الادخار الذي تبلغ نسبته ١٣ في المائة في المتوسط خلال فترة التسعينات، أو حتى معدل المدخرات المحلية الراهن الذي يبلغ ١٨ في المائة، فإن هذه البلدان تواجه فجوة كبيرة في الموارد تتراوح نسبتها بين ٢٢ في المائة و ٢٧ في المائة على أقل تقدير في السنة. ولا بد من سد هذه الفجوة بالموارد المالية الخارجية.

ولاحظنا من التقرير أن متوسط معدل المدخرات الوطنية الذي بلغ ١٥,٨ في المائة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ كان صغيرا بالمقارنة بأعلى مستوى حققته أفريقيا تاريخيا ونسبته ٢٨,٤ في المائة في الثمانينات. غير أنه كما يشير التقرير نفسه، وكما ذكر وفدي منذ سنتين، لا يكاد يكون من الممكن تحقيق أي مدخرات عند مستويات الكفاف بدون ضغط الاستهلاك. وعلاوة على ذلك، فحتى في مواجهة المصاعب، يستفد معدل الادخار بفعل هروب رأس المال، وهو ما زال سائدا وقاسيا، وبفعل التحويل الصافي للموارد إلى الخارج على هيئة صافي دخل عوامل الإنتاج مطروحة منه المنح العامة.

للموارد المالية، على الرغم من العزم السياسي الذي يعرب عنه دائما، لا تزال تمثل تحديا أساسيا للتنمية في المنطقة الأفريقية. ونظرا للأهمية الحاسمة لهذا الموضوع، قدم لنا الأمين العام ضميمة تركز على وجه الحصر على تعبئة الموارد الإضافية من أجل التنمية في أفريقيا.

والصورة كما تبدو خطوطها العريضة في الإضافة كئيبة: فالتدفقات إلى الداخل تقابلها إلى حد كبير تدفقات إلى الخارج؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا تتناقص بما نسبته حوالي ٢٠ في المائة من حيث القيمة الحقيقية منذ بدء العمل بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا؛ وأهم من ذلك كله أن إدماج البلدان الأفريقية المتصور في السوق المعولم فيما يبدو قد استحال إلى لعنة، حيث تمثل خسارة أفريقيا لنصيبها من أسواق الصادرات على مدى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٧ خسارة سنوية مذهلة في الإيرادات تبلغ ٨٦ بليون دولار، أو ما تقرب نسبته من ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

ويشير التقرير عن حق إلى أن الاتجاهات الأخيرة تدل على تدهور في إجمالي تدفقات الموارد إلى أفريقيا مقارنة بما كانت عليه في الثمانينات. علاوة على ذلك، يوضح التقرير نقطة سليمة وحيوية تماما مؤداها أن المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من تدفقات الموارد الخارجية آخذة في الهبوط في ذات الوقت الذي بلغت فيه الحاجة إليها أعلى درجاتها، أي عندما أخذت البلدان الأفريقية تضطلع بإصلاحات اقتصادية بأسلة وتحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بتعزيز القطاع الخاص وتكثيف عمليات التحول الديمقراطي، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وفي مجالات أخرى. ومن الواضح أن معدل الإنتاجية مقابل كل دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية في أفريقيا قد ازداد بدرجة كبيرة عن طريق هذه الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، ولكن من المخزن أن زيادة الكفاءة في الاستفادة من المساعدة الخارجية



بلايين دولار سنويا ويشكلون استنزافا رئيسيا لموارد المعونة. كما يُضعف تعدد الجهات المانحة، بما لها من شروط مختلفة، القدرات الأفريقية، لأن الاقتصاد الجديد الموازي القائم على المعونة يجتذب بما يقدمه من مرتبات عالية موظفي الخدمة المدنية الأكثر مهارة بينما ينفق موظفو الخدمة المدنية الباقون أكثر من ٥٠ في المائة من وقتهم في التعامل مع عدد ضخم من المانحين. ويتخطى جزء كبير من تسليم المعونة عمليات الميزنة الوطنية فيضعف من قابلية القادة المنتخبين ديمقراطيا للمساءلة أمام شعبهم.

وبعض المقترحات التي عرضها الأمين العام جديدة باهتمامنا الفوري والعاجل: واثنتان منها يمكن أن يكون لهما تأثير حاسم، هما إزالة القيود المفروضة على المعونة بشكل تام وكامل وضمان استخدام المساعدة التقنية لبناء القدرات، مسترشدين في ذلك بمتلقي المعونة، الذي يجب أن يحتل مقعد القيادة. وثمة مقترح آخر للأمين العام يتسم بالشجاعة ويستحق الدعم الكامل، هو ضرورة التسليم بأن النظام الحالي، الذي يقوم على الرغبة في مساعدة الغير، لم ينجح تماما، وأنه لذلك قد حان الوقت لتأسيس التزامات المعونة بحيث تكون التزامات واجبة التنفيذ في وجود آلية مؤسسية لجمع هذه الموارد من البلدان المتقدمة النمو وتحويلها إلى البلدان المحتاجة إليها.

ويقدر الأمين العام أن الحسائر الناجمة عن شروط التبادل التجاري في العادة تعادل ما نسبته ٧٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، وتتجاوز جميع التدفقات إلى داخل أفريقيا، من المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات الإقراض الخاص وحافظات الأوراق المالية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتضافر لضمان أن تتاح سبل وصول المنتجات والسلع المصنعة الأفريقية إلى الأسواق بوصفها عنصرا متكاملًا من عملية تنميتها. ويجب العمل بطريقة فعالة على إزالة

وكان يمكن التغلب على هذه العوائق الهيكلية لو تجاوب المجتمع الدولي مع احتياجات أفريقيا. ولكن التمويل الخارجي، كما يشير الأمين العام في الوثيقة A/55/350/Add.1، مخيب للآمال سواء من حيث الكم أو الموثوقية أو الفعالية. فقد تناقص تدفق رأس المال إلى داخل البلدان الأفريقية باطراد من ٢٨,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٦ ومن ثم إلى ١٧,١ بليون دولار في عام ١٩٩٨، أي أنه هبط بما يتجاوز الثلث في غضون ثلاث سنوات. وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر إثارة للقلق حتى من ذلك، حيث انخفضت من ١٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨، أي انخفضت بما يزيد عن النصف في غضون ست سنوات. وقد كان هذا الانخفاض ملفتا للنظر، وخاصة إذا أدخلنا في الاعتبار ما بذل من عود وما نجم من توقعات حين قدرنا أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تزيد بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية سنويا في فترة التسعينات. وبدلا من حدوث زيادة، طرأ هبوط قدره ٢٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، وهو ما يمثل انخفاضًا سنويًا نسبته ٢,٤ في المائة في المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية.

ويرد السبب في هذا الهبوط ضمنا في الفقرة ٢٥ من التقرير الوارد في الوثيقة A/55/350/Add.1. فكما يقول الأمين العام في تلك الفقرة، "فالتنمية في حقيقة الأمر لا تشكل إلا هدفا من الأهداف المتعددة التي تتوخاها المعونة".

ولم تأت نهاية الحرب الباردة بمكاسب السلام لأن كثيرا من البلدان الأفريقية، بل وغيرها من البلدان النامية، ببساطة فقدت بريقها الاستراتيجي. ومن المشاكل الأخرى أن المساعدة التقنية الأجنبية تبتلع أكثر من ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. إذ يتكلف الخبراء الأجانب في أفريقيا الذين يتجاوز عددهم ١٠٠ ٠٠٠ خبير زهاء ٤

الاقتصادية الخارجية ظلت غير مؤاتية لهم. وهذه ورطة نتقاسمها نحن والبلدان النامية الأخرى ونتعاطف معها.

ولقد ظلت الهند دائما تولى أولوية عالية لتعاونها مع أفريقيا. ونحن، في إطار قيودنا التي تفرضها الموارد، ملتزمون بالإسهام في بناء القدرات عن طريق توسيع نطاق التعاون التقني مع بلدان أفريقيا. ونحتفظ للمبعوثين المرشحين من البلدان الأفريقية بأكثر من ٦٠ في المائة من قرابة ١٥٠٠ فرصة تدريب في كل عام في أفضل مؤسساتنا، في شتى الميادين، من الصيرفة، إلى التجارة الخارجية، والهيدرولوجيا وموارد المياه، والاتصالات، والإلكترونيات، والسوائل، والزراعة، والصناعات الصغيرة، والمتوسطة، والبرامج الحاسوبية، والطاقة المتجددة، وما إلى ذلك.

وكذلك نفذنا أو بدأنا مشاريع للمساعدة التقنية وبناء الهياكل الأساسية في أفريقيا، في إطار برنامجنا للتعاون، ويشمل ذلك تحديث المستشفيات وإنشاء مراكز ريفية للصحة وإنشاء مزارع نموذجية لتعزيز الاكتفاء الزراعي، وإقامة شبكات للإضاءة بالطاقة الشمسية، وإنشاء وحدات لصنع لقاحات الدواجن، ومراكز لتنمية المشاريع، وعقد حلقات عمل للتدريب الميكانيكي، ومراكز تدريب على تكنولوجيا المعلومات، وما شابه ذلك.

والتعاون بين القطاع الخاص في الهند والبلدان الأفريقية يتزايد بخطوات نشطة. وقد أقامت شركات القطاع الخاص الهندية عدة مشاريع مشتركة في قطاعات التصنيع في أفريقيا. وفي بعض القطاعات، كالسكك الحديدية، تشترك الصناعة الهندية بطريقة هامة في تطوير البنى الأساسية للمواصلات في أفريقيا.

ونحن نقترح الاستمرار باطراد في هذا الاتجاه لأننا نعتبر أن أفريقيا والهند تربطهما أواصر تمتد في أعماق التاريخ، وأن شراكتنا ينبغي أن تشمل المستقبل. وسنسعى

مستويات الحماية المتصاعدة في أسواق البلدان المتقدمة النمو، وعمليات رفع التعريفية والحدود القصوى للتعريفات الجمركية، والحماائية، واللجوء المتواتر الذي لا مبرر له لفرض رسوم مكافحة إغراق الأسواق والتدابير التعويضية والحواجز غير الجمركية على الصادرات الأفريقية، بل وعلى صادرات البلدان النامية الأخرى.

وتستحق مسألة الدين الخارجي ومشكلة تراكم الديون النظر بشكل عاجل. فقد أصبح كثير من البلدان الأفريقية أسير حلقة من الديون بحيث تقدم المعونة الجديدة لخدمة أصل الدين القائم. وفي حين تظهر هذه المعونة على هيئة "موارد جديدة"، لا يعدو هذا أن يكون تعديلا للحسابات، ولا تصل أي دولارات جديدة إلى من يفترض أنهم يتلقونها. ويتطلب الأمر موارد إضافية، عدا المساعدة الإنمائية الرسمية، لتمويل عملية إلغاء الدين المتوخاة بالكامل.

ومن المسائل الأخرى الهامة مسألة عودة رؤوس الأموال المحتزنة خارج هذه البلدان. ولا يزال هروب رأس المال منتشرا وكان يقدر في نهاية التسعينات بنحو ٣٥٠ بليون دولار، أي ما يقارب حجم أصل الدين الخارجي لأفريقيا. ومما يزيد الحالة تعقيدا عدم استعداد الحكومات الأجنبية التي يوجد في مصارفها الجزء الأكبر من هذه المبالغ الهائلة لبذل الجهود من أجل إعادة رؤوس الأموال هذه إلى أصحابها الحقيقيين، وهم شعب أفريقيا. فأفريقيا بحاجة ماسة وعاجلة إلى هذه الأموال، لا لأغراض التنمية فحسب، وإنما أيضا لتعزيز الجهود التي تبذلها في مكافحة الفساد.

ونحن مقتنعون بأننا لو استطعنا إنجاز تعبئة الموارد المالية اللازمة سوف تحقق البلدان الأفريقية مزيدا من التقدم. ونحن نشيد بأهل أفريقيا وقادتهم للمكاسب الهائلة التي تحققت والمبينة في تقرير الأمين العام، حتى وإن كانت البيئة

وإن تقرير الأمين العام يتضمن أنباء مسرة بعض الشيء وأنباء سيئة، فمن ناحية، يظهر التقرير أن تقدما تم تحقيقه في مجال تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة منذ تقدم التقرير المرحلي الأخير في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وخاصة في مجالات مثل الإصلاحات الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص ودعم المجتمع المدني وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهد لتحسين هذه المجالات ومواصلتها.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الصورة قائمة في أفريقيا، إذ يستمر تفاقم أزمة الديون ويزداد تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويتواصل تفشي الفقر المدقع في كل مكان، بينما يقل في نفس الوقت تدفق الموارد والمساعدات الإنمائية الرسمية، ويستمر أيضا تدني معدلات النمو، ويتواصل هبوط أسعار السلع الأساسية التي تصدرها القارة لسد رمقها، ناهيك عن التجارة غير المتكافئة التي أدت إلى تهميش القارة في التجارة العالمية فضلا عما أدت إليه العولمة من تعميق التهميش الذي تعاني منه أفريقيا.

إن أفريقيا لا تزال مسرحا للمنازعات المسلحة والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية مما يعرقل جهودها التنموية. وبالرغم مما أبدته قمة الألفية من اهتمام خاص بتلبية احتياجات القارة، وخاصة بتشجيع ودعم الآليات الإقليمية وشبه الإقليمية لمنع المنازعات وحلها وإحلال السلام والاستقرار واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات التنموية فيها، فإنه يتعين استمرار المنظمة في إعطاء الأولوية القصوى لأفريقيا ومواصلة المجتمع الدولي توفير الدعم لتلبية حاجات أفريقيا الملحة، خاصة وأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية الذي ناقشه الآن سينتهي بعد عامين.

وأود في هذا الخصوص أن أعبر عن ارتياحنا لتسليط الضوء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة والتي

إلى الإسهام بأقصى ما في وسعنا، في جهود البلدان الأفريقية المبدولة صوب النمو والاعتماد على الذات، ولا سيما في مجال تنمية الموارد البشرية، إذ أن تقدمنا يكمن أيضا في نجاح الروح الحقيقية لتضامن بلدان الجنوب.

**السيد البعباع** (الجمهورية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للأمين العام ومساعدته على إعدادهم للتقرير المرحلي التحليلي وملحقه المعروض أمامنا بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن مناقشة هذا البند الآن تتيح الفرصة للمجتمع الدولي لتسليط الضوء مرة أخرى على التحديات التنموية التي تواجه القارة الأفريقية، وتعكس الاهتمام المتزايد للعالم بتنمية أفريقيا وتحقيق نموها، كما أنها تجدد التزام الدول الأعضاء بدعم جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تحقيق هذا الهدف، فضلا عن أنها تشكل فرصة لأفريقيا للتعبير عن تصميمها على مواصلة الكفاح من أجل تحقق التنمية المستدامة، متحملة في ذلك مسؤولياتها، ومعتمدة في ذلك على نفسها وعلى جهود شعوبها ودعم المجتمع الدولي لها.

وإننا نرحب بتقرير الأمين العام، ونؤكد تأييدنا للتوصيات الواردة فيه، وندعو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بكامله إلى مضاعفة مبادراته لدعم جهود أفريقيا التنموية. كما نرجو أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المختصة الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز شراكتها مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية على مستوى القاعدة التي تتولى مسؤولية مواجهة التحديات التنموية الفعلية يوميا.

حامسا، تقدم المساعدة لأفريقيا لإيجاد خطة جديدة لإدارة الموارد الطبيعية الأفريقية، بما في ذلك إيجاد التوازن بين ازدياد عدد السكان والنمو الاقتصادي، ووضع الدراسات التي من شأنها تنويع الاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك تصنيع الخامات الأفريقية محليا.

سادسا، إعطاء الأولوية لقطاع الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تحقيق التنمية الزراعية والريفية، مع التركيز على دور المرأة الريفية، واستخدام التقنية الزراعية الحديثة واستعمال الممارسات الزراعية السليمة التي تستخدم الأساليب التي تحقق التوازن الإيكولوجي، بما فيها الأساليب التقليدية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيض تكاليف الغذاء المستورد.

سابعا، العمل على تحسين وزيادة حصة أفريقيا في التجارة العالمية والحصول على أسعار عادلة للسلع الأولية، ورفع صوت أفريقيا في المحافل الدولية، وتمكينها من المشاركة في عملية صنع القرارات المؤثرة اقتصاديا وسياسيا.

لقد شهد العقد الماضي انعقاد العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، من ريو إلى القاهرة، ومن كوبنهاغن إلى بكين، والتي ساهمت جميعا في بناء توافق دولي للآراء بدعم أفريقيا واحتياجاتها التنموية الملحة. كما شهد العقد الماضي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، اهتماما دوليا متصاعدا بأفريقيا من قبل التكتلات الدولية والتجمعات الإقليمية. فبعد سلسلة المؤتمرات الفرانكفونية، جاءت لقاءات طوكيو، لتبادل خبرات وبناء القدرات الأفريقية، ثم جاءت أخيرا قمة القاهرة في نيسان/أبريل الماضي، التي ضمت لأول مرة زعماء أوروبا وأفريقيا من أجل تعزيز التعاون بين القارتين لمصلحة شعوب القارتين. وانعقد مؤخرا في بكين المنتدى الوزاري الصيني - الأفريقي للعمل على

يعالجها برنامج الأمم المتحدة الجديد في أفريقيا، والذي تم أيضا خلال العديد من المؤتمرات والاجتماعات والأحداث التي جرت مؤخرا ومنها على سبيل المثال جلستا مجلس الأمن الخاصتان، بشأن الإيدز، وبشأن الأمن في أفريقيا، ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

إننا نرى أنه إذا أريد لاستراتيجية الأمم المتحدة أن تحقق التنمية المستدامة في أفريقيا، فإن عليها أن تركز على الآتي:

أولا، التخفيف من وطأة الفقر الذي يعتبر أكبر تحد لأفريقيا، ووضع البرامج الفعالة لاستئصاله تدريجيا من القارة، على اعتبار أن تفشي الفقر يؤدي إلى المنازعات، والعكس صحيح أيضا. لذلك ينبغي حشد كل الموارد الأفريقية وتلك التي يوفرها شركاء القارة لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، معالجة مشكلة الديون معالجة جذرية، على اعتبار أن أفريقيا من أكثر القارات التي تعاني من جراء هذه المشكلة والتي تؤثر على اقتصاداتها وتهدد بتقويضها، وذلك بإسقاط الديون الأفريقية إذا أريد حقا تحقيق تنمية مستدامة وثابتة لأفريقيا.

ثالثا، اتخاذ تدابير فورية لمواجهة وباء الإيدز الذي يهدد الاستقرار السياسي والأمني في القارة، بما في ذلك وضع استراتيجية لضمان توزيع العقاقير الطبية وإتاحتها بأسعار رخيصة، وشن حملة توعية فعالة لمنع انتشار الوباء وتوفير الخدمات الصحية والتربوية اللازمة لذلك.

رابعا، مواجهة مشكلة التصحر والجفاف التي تتفاقم وخاصة في دول الساحل المغلقة التي تعاني الكثير نتيجة لزحف الصحراء، وتوفير المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف اللازمة للدول المتضررة من أجل تحقيق الأمن المائي في هذه المنطقة من القارة.

منطقة للتجارة الحرة خلال مؤتمر قمة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. كما أن تجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم عضوية بلدي، بالإضافة إلى دول أخرى في شمال أفريقيا ووسطها وغربها يواصل مسيرته في تحقيق التكامل والتعاون. وتواصل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في جنوب القارة ووسطها وغربها وشرقها وشماليها، مسيرتها بثبات وتصميم لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وكل هذا يؤكد تصميم أفريقيا على تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية جادة تلعب دورا هاما في مجال التجارة والاستثمار وتحقيق التكامل والتنمية المستدامة، بغية تنفيذ ما ينص عليه اتفاق أبوجا لعام ١٩٩١ ولجعل رؤية الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية تتحقق.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود لدعم البرامج الإنمائية في أفريقيا. وإننا نتطلع إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رئيسي في هذا الخصوص في الألفية الجديدة، وخاصة في المساعدة على أن تتفادى أفريقيا مساوئ العولمة، وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة في مجال التقنية والاتصالات وثورة المعلومات. وسوف لن تكفل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الشأن بالنجاح ما لم تتوفر الإرادة السياسية، وما لم تتوفر الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة المطلوبة في القارة.

وإن أفريقيا تشكل اليوم أكبر تحد يواجهه الأمم المتحدة. وما لم تنجح المنظمة في تحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لسكان أفريقيا، فإن ذلك يعني، كما قال الأمين العام، فشلا أخلاقيا وسياسيا ليس للمنظمة فقط، بل للمجتمع الدولي بكامله.

**السيد سون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):  
أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ

تفعيل التعاون بين بلدان الجنوب والمطالبة بضرورة مساهمة العولمة في الارتقاء بمصالح جميع الأمم والشعوب.

وإذا كنا نريد حقا تنمية أفريقيا ونموها فينبغي للدول الكبرى أن تكف عن استغلال مواردها والحصول عليها بأسعار بخسة، وأن تتوقف عن نهب خيراتها، والتدخل في شؤونها الداخلية وإشغال وتغذية الفتنة فيها. وإذا كان المجتمع الدولي قد وافق على مبدأ التعويض على بعض الجرائم التاريخية، فلماذا لا يرغم الدول الاستعمارية السابقة على القبول بمبدأ التعويض على أكبر جريمة في التاريخ، وهي جريمة استعباد الشعوب واستعمارها، وفي مقدمتها شعوب أفريقيا التي لا تزال تنتظر بصبر أن تعوض تعويضا عادلا وكاملا عن كل ما لحق بها من دمار ونهب طوال مدة استعمارها.

إن الصورة القائمة لأفريقيا ستتغير تدريجيا. ذلك لأن الجيل الأفريقي الجديد يتزايد وينمو كل يوم ويؤكد تصميمه على تحقيق النمو والتقدم بعزم وإيمان. وزعماء أفريقيا وحكامؤها يواصلون بذل جهودهم بالرغم من كل المصاعب التي يواجهونها اليوم، وبالرغم من محاولات التهميش التي تتعرض لها قارتنا، من أجل حل منازعاتهم الداخلية وتوحيد كلمتهم واستعادة قوتهم السياسية والاقتصادية، وإسماع صوتهم للعالم أجمع ووضع قارتهم في مكانها الصحيح في خريطة العالم الجديد الذي يتعولم بسرعة.

ولا يمر أي يوم إلا وتتم مبادرة هنا وهناك في هذا الاتجاه في أفريقيا. وقد استضاف بلدي، مثلا، منذ يومين مؤتمر قمة مصغرا لأطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة عدد من رؤساء الدول المجاورة، لبحث السبل الكفيلة بوضع حد للنزاع في هذا البلد الشقيق، وفي منطقة البحيرات الكبرى، وإيجاد حل أفريقي لهذه المشكلة. كما شهدت لوساكا، مثلا، في الأسبوع الماضي إنشاء أول

ويود وفد بلدي أن يسلّط الضوء على هدفين رئيسيين لعملائنا في تنفيذ البرنامج الجديد. أولاً، ثمة حاجة ملحة لإنهاء الصراعات المسلحة التي تمنع أفريقيا من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالصراعات تجلب معها الدمار للأرواح والممتلكات وتجبر على تحويل قدر كبير من الموارد النادرة التي كان يمكن استخدامها لإصلاح الاقتصادات، إلى القطاعات العسكرية وقطاعات الدفاع، وبغية المحافظة على السلم أو إحلال السلم في أفريقيا، يجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وحفظ السلم، وبناء السلم، والتعمير بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلم، وتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ثانياً، من الضروري استكشاف طرق جديدة لتعبئة موارد إضافية ولترويج صادرات البلدان الأفريقية. وحتى الآن، قدمت الصناديق والبرامج بالإضافة إلى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة عدداً من المبادرات في هذا الميدان. ومع ذلك، من المثبط للهمة أن نلاحظ وجود فجوة ضخمة بين مستوى الموارد المالية اللازمة للتنمية وتدفقات رؤوس الأموال المتاحة لمواجهة هذه الاحتياجات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتخذ المانحون والمستفيدون على حد سواء الإجراءات اللازمة لسد هذه الفجوة الواسعة. فالبلدان المستفيدة ينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز ملكية البلد وطاقته الاستيعابية، عن طريق العمل على قيام الحكم الصالح والإصلاحات الإدارية، وفي نفس الوقت، ينبغي لمجتمع المانحين أن يوفر موارد مالية متزايدة للبلدان المستحقة بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب.

برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي قيم التقدم المحرز في تنفيذه بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص تعبئة الموارد الإضافية.

ورغم البوادر الإيجابية للنمو الاقتصادي في بعض المناطق في أفريقيا، ما زالت الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا قائمة. ورغم أن تفاقم الفقر واتساع الفجوة الرقمية، بأثر كبير من العولمة، شائعان في كل البلدان النامية، فإن الحالة في أفريقيا فريدة من نوعها ومؤلمة للغاية. فمثلاً، نصيب الفرد من الدخل القومي ثابت في حدود ٧٠٠ دولار أمريكي، كما أن حصة البلدان الأفريقية من السوق العالمي ظلت أقل من ٢ في المائة، والمساعدة الإنمائية الرسمية ظلت تتناقص سواء من حيث القيمة الإسمية أو القيمة الحقيقية، في حين أن عبء الدين يزداد سوءاً. ومما زاد الطين بلة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أرجاء القارة وانتشار الصراعات المسلحة في بعض أجزاء الإقليم.

والواقع إن عكس هذه الاتجاهات يمثل تحدياً رهيباً. وفي هذا الصدد أود أن أوجه انتباه الوفود إلى التزام قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بمكافحة الفقر والتخلف، وخاصة في أفريقيا. وتمشيا مع الالتزامات الثابتة التي اتخذت في القمة يجب علينا أن نبذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ السريع والنجاح للبرنامج الجديد.

ونظراً لحقيقة أن هذه التحديات معقدة ومتعددة الأوجه، يجب أن يكون لدينا نهج شامل ومتكامل لمعالجة الأبعاد المختلفة التي لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية. وفي هذا الصدد، أثق في أن للأمم المتحدة موقعا فريداً يمكنها من تنسيق الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الملحة لأفريقيا، وأنها تمتلك ميزة نسبية في التعامل مع المشاكل العالمية.

دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم في السنوات القادمة.

وأخيراً، سيكون عام ٢٠٠١ عامًا هامًا في معالجة قضايا التنمية والقضاء على الفقر. إذ سيعقد فيه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والحدث الدولي والحكومي الدولي الرفيع المستوى لتمويل التنمية، والحوار الرفيع المستوى لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. ويأمل وفدي أن تسهم هذه الأحداث في تعبئة الإرادة السياسية والموارد المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، وخاصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية.

**السيد بوتيسستا (الفلبين)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن شكره للأمين العام على التقرير الذي أعدّه لتنظر فيه الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات التي اتفق عليها في استعراض منتصف المدة.

وأود أن أركز فقط على بضعة أمور تم وفد بلدي بشكل خاص. يلاحظ وفد بلدي الخطوات الإيجابية التي تتخذها أفريقيا لبناء قدرتها على دعم عملية التكامل الإقليمي، ويلاحظ بشكل خاص جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير المساعدة التقنية لدعم التنمية في هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية. ونرحب بصفة خاصة بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتيسير صياغة المواقف الأفريقية في مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل، وفي الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بانكوك.

والفلبين، كعضو مؤسس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تدرك صعوبة هذه العملية ومدى العمل الشاق والتفاني المطلوبين لتحقيق تقدم هام صوب التكامل الإقليمي. والواقع أننا نقدر تقديراً خاصاً التحديات المتمثلة

وفي غضون السنوات العديدة الماضية بذلت البلدان الأفريقية قدراً كبيراً من الجهد لتعزيز الصادرات وتنويعها، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين. ومع ذلك، لا يزال نصيب أفريقيا في السوق العالمي أقل من ٢ في المائة. ومن أجل تسهيل دخول منتجات أفريقيا إلى الأسواق الدولية، لا تكفي معالجة الحواجز التجارية وحدها، ولكن ينبغي وضع ترتيبات أفضل لزيادة المساعدة المالية والتقنية لمعالجة القيود المفروضة على جانب الطلب، وذلك بتحسين نوعية البضائع وتحسين البنية الأساسية ورفع الخبرات في مجال التسويق والتعبئة.

لقد بذلت جمهورية كوريا قسارى جهدها لتشاطر خبرتها في مجال التنمية مع البلدان النامية الأخرى، ومع البلدان الأفريقية بصفة خاصة. وبالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، استضافنا المحفل المعني بالتعاون بين آسيا وأفريقيا لترويج الصادرات، الذي عقد في سيول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ومتابعة لهذا المحفل دعا بلدي أكثر من ٤٠ خبيراً أفريقياً ووفّر برنامجاً تدريبياً لتشجيع الصادرات في تموز/يوليه من هذا العام.

وفي مجال الوصول إلى الأسواق، أزلنا التعريفات الجمركية على أكثر من ٨٠ سلعة لها أهمية تصديرية كبيرة لأقل البلدان نمواً، وأصبح هذا سارياً من هذا العام. ولتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، استضافت حكومة بلدي، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محفل التعاون بين بلدان الجنوب في العلم والتكنولوجيا، في شباط/فبراير من هذا العام. وعملت جمهورية كوريا على زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها وذلك منذ انضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٩٩٦. ووصل حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٣٠٠ مليون

أن تنجح مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فيما لم تنجح فيه سابقاً. ونأمل بصورة خاصة في أن تتمكن هذه المبادرة، في جملة أمور أخرى، من أن تأخذ في الحسبان القدرة على الدفع. ونعرب أيضاً عن القلق الذي عبّر عنه كثيرون ومفاده أن المبادرة المعززة سوف تحول الموارد بعيداً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، بدلاً من أن تكون مكملها.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن وفدي يلاحظ بكل أسف أنه بينما أوفت بعض البلدان المتقدمة النمو بهدف تخصيص نسبة ٠,٠٧ من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الأغلبية من هذه البلدان لم تفعل ذلك. ونحث تلك البلدان على أن تحذو حذو الأمم الأكثر سخاء بين البلدان المتقدمة النمو. ونحن ندرك أن بعض الدوافع لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية قد تحولت نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وأن العديد من البلدان، بما فيها البلدان في أفريقيا، تعاني من فتور اهتمام المانحين وما يترتب على ذلك من انعدام القدرة على التنبؤ بشأن تدفق المساعدات.

وإن التحول في كيفية تقديم المساعدات لا بد أن يتم تبعاً لذلك ولا بد للنهج الجديد من أن يجعل تقديم المساعدات أكبر قابلية للتنبؤ، وأن يأخذ في الحسبان حالة التخلف التي يعاني منها البلد المعني. وفي الوقت نفسه، يتعين على البلدان المتلقية أن تتحمل مسؤولية ضمان هئية البيئة الأساسية الضرورية حتى تضمن أن يستفيد الأكثر فقراً والأشد ضعفاً من هذه المساعدات بصورة حقيقية. ويلاحظ وفدي بكل الاهتمام الاقتراح الوارد في الإضافة لتقرير الأمين العام بأن التزامات المساعدات ينبغي أن تؤسس على أنها تعهدات ملزمة. وبينما قد يجد الكثيرون صعوبة في هذه الفكرة، فإنها فكرة مثيرة جدية بالاعتبار ونأمل أن تكون أساساً لمناقشات مثمرة قادمة.

في تكامل منطقة تتكون من بلدان لها خبرات تاريخية مختلفة، وعلى مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، ومستويات متفاوتة من الرفاه المشترك. ولذلك فإننا نعتقد أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا يمكنها أن تساهم في تكامل أفريقيا بالمشاركة بخبراتها، وخاصة فيما يتعلق بالخطوات الحاسمة الأولى.

ولهذا الغرض، فقد شاركت الفلبين مشاركة نشطة في محفل آسيا - أفريقيا منذ إنشائه. وقد شجعنا كثيراً المنتدى الثالث، الذي انعقد مؤخرًا في كوالالمبور، حيث تبادلنا الخبرات فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والقطاع الخاص. ونتطلع إلى تبادل التجارب في المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في كوتونو، بنن، في الشهر القادم.

وإن وفدي يؤمن بأن من بين الأسباب التي ساعدت على نجاح الآسيان الجهود المبذولة من أجل بناء الثقة داخل المجموعة من خلال النهج الآسيوي لحل المشكلات فيما بينها، في هدوء ولكن بحزم. ونعتقد أن نهجاً مماثلاً سيساعد في هئية مناخ ملائم للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نلاحظ بصورة خاصة إدراك الأمين العام للتقدم الذي تم إحرازه في التحول الديمقراطي في الإقليم والأداء المشجع للعديد من الاقتصادات الأفريقية. وليس هناك ما هو أفضل لإرساء السلام من الديمقراطية والرفاه.

وإذا كان توفير مناخ أكثر هدوءاً يساعد على تحقيق النمو، فإن وفدي يدرك أن الموارد قد لا تتوفر في العديد من البلدان لبرامج التخفيف من حدة الفقر. ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل، بما في ذلك عدم التدفق الكافي لرأس المال، وعبء الديون الثقيل الذي يصعب تدبره، وعدم وجود استهلاك يقوده المستهلكون أنفسهم. ويأمل وفدي في



أفريقيا في التسعينيات. إن هذا التقرير يوفر لنا تحليلاً متيناً ويتضمن توصيات عملية بشأن الأنشطة التي ينبغي القيام بها على الصعيدين الوطني والعالمي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، حقق عدداً من البلدان الأفريقية تقدماً ملحوظاً في اعتماد السياسات الصحيحة على صعيد الاقتصاد الكلي. وبالمثل، فقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة للنهوض بالقطاع الخاص والإسراع بعملية التحول الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تبقى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ملحة في القارة الأفريقية. فأفريقيا رغم مواردها الهائلة لا تزال، مع الأسف، أفقر منطقة في العالم. وكان معدل النمو في القارة ٣ في المائة في عام ١٩٩٠، و ٢,١ في المائة لعقد التسعينيات برمته. وهذا الرقم أقل بكثير من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بواقع ٧ في المائة، وهو المعدل اللازم لأفريقيا حتى يمكنها تحقيق الهدف الدولي للحد من الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وإضافة إلى النمو والحد من الفقر، تواجه أفريقيا عدداً من المشكلات المترتبة على التخلف. إذ أن آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تجتاح أفريقيا. وقد تسبب الإيدز في وفاة مليوني شخص في أفريقيا في عام ١٩٩٨ وحده، فضلاً عن ملايين الأطفال الذين تركهم يتامى. وفي التسعينيات أيضاً لم يكن المناخ الاقتصادي الدولي مؤاتياً لأفريقيا لتحقيق نمو مستدام وتخفيف وطأة الفقر. والمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المصدر الوحيد للنمو والتنمية للكثيرين في أفريقيا، الذي يمكن أن يعوّل عليه، قد استمرت في الانخفاض، حيث انخفضت تلك المساعدة من ١٩,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨.

كما يود وفدي أن يؤيد الفكرة القائلة بأن المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تعمل في أفريقيا ينبغي أن تتبع نهجاً كلياً. وبالتالي، لا بد من تعزيز التنسيق بين تلك المنظمات التي تعمل في أفريقيا. وتنشاطر الرأي القائل بضرورة مواءمة المبادرات التي تخرج عن نطاق الأمم المتحدة، من خلال إقامة الصلات وتبادل المعلومات.

وأخيراً، أود أن أركز على بعض الجهود التي تبذلها الفلبين مؤخراً لتعزيز إسهامنا في التنمية في أفريقيا. ففي هذا العام، بادرت الفلبين إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الأفريقية التي لم تكن لنا معها علاقات رسمية. وبصفة خاصة، وقّعت الفلبين البيانات المشتركة المناسبة مع جمهورية الكونغو، وجمهورية جزر الرأس الأخضر، وجمهورية توغو، وهذا الأسبوع، مع جمهورية سان تومي وبرينسيبي. ونأمل أن نبرم البيانات المشتركة المتبقية في المستقبل القريب.

كما أن الفلبين تتبنى سياسة نشطة للسعي إلى إقامة علاقات قوية مع أشقائنا في العالم النامي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، سواء في المجالات الاقتصادية أو الفنية. وتتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة من تبادل خبراتنا في مجال بناء القدرات والمؤسسات من خلال برامج لتدريب بلد ثالث، وإرسال الخبراء وتبادل الدارسين والمنح الدراسية. وبعض هذه الأنشطة في طور التنفيذ ويجري تنسيقها من خلال مجلس التعاون الفني الفلبيني.

ويجدونا الأمل في أن نتمكن من خلال جهودنا الرامية لتكثيف التعاون مع أفريقيا، أن تحدث الفلبين أثراً في جهود المجتمع الدولي لمساعدة تلك القارة العظيمة على طريق التنمية والازدهار.

**السيد حسين (إثيوبيا)** (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره مرحلي المتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في

ننقذ بالكامل - روحا ونصا - التوصيات الواردة في استعراض منتصف الفترة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لحل مشكلة انخفاض الموارد الخارجية، ومشكلة الدين المعلقة، وتدهور التبادل التجاري.

وفي ضوء هذه الخلفية نهب شركائنا الإنمائيين لتقديم مساعدات كبيرة وغير مشروطة وغير مقيدة لأفريقيا وتكون متناسبة مع احتياجاتها الإنمائية. إن توفير المساعدة الإنمائية الكبيرة والتي يمكن التنبؤ بها والفعالة مسألة جوهرية للنمو والتنمية الحقيقية وخفض الفقر. علاوة على ذلك، الإصلاح الجوهري مطلوب لتحسين آلية تقديم المعونة من أجل فعالية أكبر. وكما عبّر عنه بوضوح تقرير الأمين العام حول أسباب الصراع وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871)، يلزم المزيد من التطوير لمبادئ الملكية والمشاركة والشراكة وفض المركزية لكي نضمن ثباتها في العملية الاجتماعية - الاقتصادية لدى الأطراف المتلقية.

ولكي تدخل أفريقيا بشكل فعال في طريق التنمية المستدامة، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بمبادرات سريعة وعميقة وواسعة لتخفيف الدين، بما في ذلك الإلغاء الكامل للدين. والتخفيف الكامل من حدة دين البلدان الأفريقية يمثل نقلا كبيرا للموارد. ومعظم التحليلات الاقتصادية الأخيرة للدين الأفريقي يوصي بالإلغاء غير المشروط بوصفه الحل الواقعي الوحيد للأزمة.

ونحن نتفق تماما مع توصية الأمين العام بأن شركاء أفريقيا الإنمائيين فضلا عن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين، بحاجة إلى حزمة حوافز لتشجيع شركائهم على العمل في أفريقيا. وهذه الحوافز يمكن أيضا أن تشمل السماح للمصدرين من أفريقيا بإمكانية الوصول إلى أسواق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدون رسوم جمركية.

وإن صعوبة توقع مثل هذه التدفقات قد ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها الاقتصاد الكلي، وأدت إلى تدهور اقتصاد البلدان الأفريقية المهش بالفعل.

وفيما يتعلق بالمديونية، فالمشكلة لا تكمن في كون المساعدة المقدمة لتخفيف حدة الديون متأخرة وبطيئة للغاية، بل لأن حجم المساعدة التي تقدم لهذا الغرض ضئيل للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن فعالية التحويلات الخارجية، سواء جاءت في شكل مساعدة أو لتخفيف الديون، قد قوضت بفعل طبيعة نظام التوصيل الدولي. فإدارة المعونة والتنسيق بين المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف دون مشاركة نشطة من جانب البلدان المستفيدة قد قوض كذلك فعالية المساعدات المقدمة لأفريقيا.

كما أن حصة أفريقيا في التجارة الدولية استمرت في الانخفاض. ولا تزال حصة التجارة كمصدر للنقد الأجنبي والفوائض التي يمكن استثمارها، مستمدة في التدهور منذ أوائل الثمانينيات. وقد تأثر هذا القطاع بمشكلات ثلاث تشابك العلاقات بينها. وتلك هي تزايد الانخفاض في حصة أفريقيا من السوق؛ والتقلب الدائم في شروط التجارة؛ وتحرير التجارة دون ضوابط، مما أدى إلى مضاعفة نمو الواردات على حساب الصادرات. كل هذه العوامل تؤدي إلى هبوط في الميزان التجاري واستنزاف الموارد اللازمة للاستثمار. وطبقا للتقرير المقدم إلينا، تقدر خسائر التبادل التجاري بأكثر من ٧٠ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى أفريقيا، أو حوالي ١٢٠ في المائة من متوسط إجمالي الناتج المحلي، عن الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧.

وفي الوقت الذي نواصل فيه المسيرة، من الأهمية الكبرى أن نقوم بتقييم مناطق قوتنا وضعفنا التي لوحظت في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأن نتجهج أسلوب العمل اللازم، يتعين علينا أن

بناء دول حديثة تقوم على المبادئ الديمقراطية وقاعدة اقتصادية متنوعة، فهي الآن، إلى جانب ذلك، تواجه الشبح المخيف للتهميش، وحتى الإبادة الجسدية، في ظل آثار العولمة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللذين يخربان القارة. هذه البلدان بحاجة ماسة للغاية إلى فوائد العولمة.

أفريقيا في خطر الدمار من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والأرقام الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ضحايا هذا البلاء في الحقيقة مفرقة، إذ هناك ٢٤ مليون أفريقي يعيش بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يشكل ٧٠ في المائة من إجمالي المصابين بالعالم؛ و ١٤ مليون أفريقي ماتوا بالفعل من هذا المرض، وفي عام ١٩٩٩ وحده أصيب أربعة ملايين من البالغين الأفارقة بالفيروس. العواقب واضحة. سكان أفريقيا البالغون والعاملون يتم استنزافهم تدريجياً لدرجة أن مستقبل أفريقيا الاجتماعي - الاقتصادي في كفة الميزان. ويستدعي هذا تحركاً عاجلاً وجاداً من أفريقيا وشركائها. وفي هذا الصدد يستحق مؤتمر قمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي سيعقد في أبوجا، نيجيريا العام القادم الدعم من الجميع. ومع الدعم الدولي الملائم، ينبغي أن يمثل مؤتمر أبوجا علامة فاصلة في الجهد الدولي لوقف المد الخطير لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والذي يفتك الآن بالبشرية دون هوادة، خاصة أفريقيا.

الطابع والسرعة اللذان اكتسبتهما العولمة في السنوات القليلة الماضية هما مصدر للقلق الخطير بالنسبة لأفريقيا. إن قدرة أفريقيا المتناقصة تدريجياً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية - بالرغم من عظم قدرتها الكامنة - وعلى تعبئة الموارد المالية الخارجية بصفة عامة ترجع بشكل مباشر إلى آثار العولمة السلبية على القارة. والإمكانية المتناقصة للدخول في الأسواق العالمية وموقعها في الجانب غير المناسب من الخط الفاصل الرقمي يفاقمان بدرجة أكبر وضع القارة الكئيبة. إن

وسوف تكون لهذه الاستراتيجية أعظم الأثر على صعيد انتقال الموارد الحقيقية للمنتجين الأفارقة.

وبينما نطالب المجتمع الدولي بالوفاء بالالتزام الذي قطعه على نفسه قبل عشر سنوات، ندرك أيضاً كل الإدراك أن تنمية أفريقيا تظل مسؤولية البلدان الأفريقية. نحن بحاجة إلى تعزيز الإصلاح الذي بدأناه لكي نهيئ مناخاً يساعد على النمو والتنمية المستدامة. وكذلك علينا أن نتأكد من حسم الصراعات بسرعة داخل الدول وبينها، مما يعزز المناخ من أجل تنمية ذات معنى.

أخيراً، أملنا الحقيقي أن يوفر الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد والمزمع إجراؤهما عام ٢٠٠٢ فرصة أخرى للمجتمع الدولي حتى يتفحص ويعدل نهجه نحو الشراكة مع أفريقيا ويخرج باستراتيجيات مبتكرة من أجل التنمية المستدامة. إننا نعتقد أن حجر الزاوية لهذه الشراكة ينبغي أن يتمثل في امتلاك البلدان الأفريقية لخطوطها واستراتيجيتها الإنمائية.

**السيد أوسيو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):** أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين حول البند ٣٠ من جدول الأعمال، "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". أود في البداية أن أهني الأمين العام على تقرير المتابعة المنير للغاية. إننا نوصي بدراسة التقرير والتنفيذ الكامل له.

ومما يبعث على القلق أن التحديات الإنمائية التي واجهتها أفريقيا في التسعينات تم ترحيلها إلى القرن الحادي والعشرين. وما يزيد ذلك القلق هو حقيقة أن هذه التحديات قد اكتسبت طابعاً أكثر تعقيداً ودماراً، مما يستدعي تحركاً عاجلاً ولموساً من جانب كل طرف إذا أردنا لهذه القارة ألا تنزلق في المزيد من البؤس. وبينما كانت البلدان الأفريقية تناضل في الثمانينات والتسعينات مع مشكلة

إلغاء ديون أفقر بلدان العالم وأكثر مديونية لا يزال أصلح خيار.

وندرک أن البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يمثل مسودة حقيقية وصالحة لتحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية العاجلة للقارة، حتى في القرن الجديد. وفي هذا الصدد، تهدف إلى تحقيق ذلك استراتيجيات التعبئة الفعالة للموارد الخارجية والداخلية، وتعزيز القطاع الخاص وتنشيطه، وتكثيف العملية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحل العاجل والفعال لمشكلة الديون، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، والتسعير الأفضل للسلع الأفريقية المصنوعة، كله سيسهم إسهاما كبيرا في جهود أفريقيا وآمالها فيما يتعلق بالنهضة والانتعاش الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

وفضلا عن ذلك، ستبذل البلدان الأفريقية جهودها بغية التصنيع وتنوع قاعدتها الاقتصادية، فتريد بذلك من إنتاجها الزراعي، بينما تتبع السبيل المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويفضل أن يكون ذلك بالتنسيق مع الشركاء في المنطقة. ولكن لن يكون من المستطاع تحقيق ذلك إلا إذا أولت أفريقيا الانتباه اللازم لتنمية قاعدة مواردها البشرية عن طريق توفير التعليم، والرعاية الصحية، والهياكل الأساسية على النحو الواجب، بالإضافة إلى ضمان المشاركة الكاملة لكل قطاعات المجتمع في مهمة بناء الدولة. ويتضح ذلك بجلاء في التوصيات الواردة في استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولكن هناك حاجة إلى التمويل الكافي لتنفيذ وتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ومن المؤسف أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده، ناهيكم عن قارة بأكملها كأفريقيا، البقاء على غذاء لا يحتوي إلا على الوعود أو التوصيات الحميدة. إن العمل، والعمل

التراجع المتواصل لعوائد أفريقيا من التصدير في العقدين الماضيين - من ٣,٢ في المائة من الإجمالي العالمي عام ١٩٨٥ إلى ١,٥ في المائة عام ١٩٩٨ - هو في الحقيقة أحد أسباب القلق الخطيرة.

وإذا كان من الصعب على معظم البلدان الأفريقية أن تدخل إلى الأسواق التقليدية، فإنه يتعذر عليها عمليا الوصول إلى البيئة الناشئة لسوق التجارة الالكترونية والأعمال التجارية الالكترونية للإنترنت والشبكة العالمية. وأفريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته لكي تتغلب على ما قد يكون أكبر تحد لها حتى الآن في عملية التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين: دخول عصر المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، نشي على لفته اليابان في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في أوكليناوا بتخصيص صندوق لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات تكنولوجيا المعلومات. وعندما يجري العمل بهذه اللفتة، تكون جديرة بالمحاكاة.

وربما يشكل عبء الديون أكبر عقبة في سبيل التنمية بالنسبة للكثير من البلدان الأفريقية. وكثير من البلدان الأفريقية يزرع طيلة عقود تحت العبء الثقيل للديون. ولا تزال هذه البلدان تواجه عقبات من جراء العبء المفرط للديون والتزامات خدمة الديون، التي تستهلك أكثر من ٣٣ في المائة من العائد السنوي. ولهذا، يجب على أية مبادرة تستهدف تعزيز التنمية السريعة للقارة أن تتضمن استراتيجية لنقل التكنولوجيا ولتخفيف عبء الديون. ولا يجب أن نوسع فقط من نطاق المبادرة المعززة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث تشمل بلدانا أكثر بكثير بل يجب أن تمول المبادرة كذلك تمويلا كافيا، وأن تصمم من جديد لكي تحقق الأهداف المرجوة، وهي تحرير موارد تلك البلدان، وبخاصة في أفريقيا، من أجل التنمية. والواقع أن

المثمر والمربح فقط، على تنفيذ التوصيات المطروحة أمامنا الآن، هو الذي يمكن أن يسفر عن النمو الاقتصادي - الاجتماعي والتنمية المطلوبين لأفريقيا وسكانها. ولهذا، يسعد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تلاحظ أن هناك أصدقاء لأفريقيا، بفضل ما لديها من إمكانيات هائلة للتنمية والازدهار.

وأود أن أختتم بياني بأن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للعمل الطيّب الذي جرى الاضلاع به بموجب مبادرة الأمم المتحدة. وبممكننا أن نؤكد للجمعية أن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد لأن تعمل بدأب على الصعيد الوطني وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وجميع شركائنا من أجل تحقيق الأهداف الحميدة للبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. ونعتمد على دعم الجميع وتعاونهم بالروح الجديدة والنشطة للعولمة والمصير المشترك لبني البشر.

ويشير التقرير المرحلي للأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال إلى مشاكل أخرى: تناقص أنصبة تصدير المنتجات الأولية التقليدية، والخسائر في معدلات التبادل التجاري بما يعادل المنح والقروض الميسرة. ونصيب أفريقيا من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٩ ظل على مستواه المنخفض، وهو ١,٢ في المائة، بالمقارنة بـ ٢,٣ في المائة عام ١٩٩٧، و ١,٢ في المائة في ١٩٩٨. ومن الواضح أنه، بعد ثمان سنوات من اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يتطلب التحدي الذي تواجهه أفريقيا في سبيل تحقيق التنمية التزامات وإجراءات أكثر شجاعة.

ولم يلاحظ وفد بلادي إلا في الأسبوع الماضي، أثناء مناقشة تقرير الفريق العامل المخصص مفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، إخفاق المجتمع الدولي في تنفيذ السياسات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون، والتدفقات المالية الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، واللازمة لتعزيز الجهود التي تبذلها أفريقيا نفسها لكي تحقق النمو والتنمية المستدامين. ويعزز هذه النقطة تقرير الأمين العام عن تعبئة موارد إضافية من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا.

#### السيد إفاه - ابنتغ (غانا) (تكلم بالانكليزية):

برهنت أفريقيا على التزامها بإتاحة الفرصة وتحقيق التقدم لشعوبها، وعلى تصميمها على ذلك. ومنذ منتصف الثمانينات، أحرزت بلدان كثيرة في القارة تقدما سريعا وهاما في إصلاح اقتصاداتها، وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي، وتحرير الأسواق والتجارة، وجعل القطاع الخاص آلة النمو. ورغم تفجر الصراعات والكوارث الطبيعية في أجزاء من القارة، حققت أفريقيا مكاسب في التسعينات، فارتفعت الدخول والصادرات، وانخفضت حدة الفقر المدقع في بعض الحالات. وأدت الإصلاحات السياسية إلى الحكم المشترك والآفاق المتسعة للحريات المدنية.

ومع ذلك، لم يكن التقدم المحرز حتى الآن يكفي بحيث يمكن القارة من التغلب على التحديات الضخمة التي تواجهها في سبيل تحقيق التنمية. فبينما تحتاج أفريقيا إلى نمو سنوي نسبته ٥ في المائة لمجرد منع عدد الفقراء من الزيادة، لم تنم الاقتصادات الأفريقية إلا بنسبة ٣ في المائة في عام

للمنتجات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان الأفريقية الفرصة للوصول إلى الأسواق بطريقة متماسكة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النمو والتنمية في أفريقيا. وهذا يعني أن يتم في أقرب وقت ممكن إيلاء الأولوية لحسم القضايا التجارية المتعلقة بالزراعة والمنسوجات والجلود خارج إطار الجولة الشاملة للمفاوضات التجارية التي يجري الترويج لها.

كما أننا نحث البلدان الصناعية الرئيسية على النظر في تقديم رأس مال إضافي إلى البنك الدولي وكذلك إلى مؤسساتها الوطنية وذلك من أجل توسيع نطاق الفرص التي تمكن الخطط الخاصة بائتمانات التصدير وضمانات الاستثمار انتفاع أفريقيا من رأس المال الخاص، لا سيما في القطاعات التي لها روابط أكبر مع الماضي والمستقبل.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل العنصر الحافز الرئيسي لاجتذاب تدفقات رأس المال الخاص. كما أنها تشكل مصدرا ضروريا لتمويل مشاريع بناء القدرات التي تحتاج إليها أفريقيا كيما تتمكن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. وعلى ذلك، فإن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا مسألة تثير قلقا بالغا. ولا بد لنا من أن نعيد النظر في الأساس الذي يقوم عليه الحافز المتغير للمساعدة الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى وجود نهج منسق لهذه المساعدة لزيادة أثرها إلى أقصى حد ممكن. ويشكل ربط المساعدة الإنمائية الرسمية بشروط معينة مشاكل خطيرة لجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر، وخصوصا التزامنا تجاه أضعف القطاعات في مجتمعاتنا.

ومن المهم التأكيد على ضرورة تركيز الاهتمام على الهروب المنتشر لرأس المال من أفريقيا. ويتعين على أفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة، بتصميم أطر سياسية تضمن تحقيق الاستقرار وتشجع على الاحتفاظ بالنقد الأجنبي في القارة. إلا أنه من الواضح أن هناك أشكالا

ولهذا، نرحب بهذه الفرصة لكي نقيم أثر البرنامج الجديد، وهو اتفاق بين أفريقيا والجمع الدولي. ونعتقد أن هذا التقييم سيمهد السبيل لتقييم البرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢، ويساعد على رسم الطريق إلى الأمام. وتتطلع بشغف إلى هذا التقييم.

وهناك عدة مبادرات تتعلق بأفريقيا إلى جانب مؤتمرات أخرى تركز أيضا على أفريقيا مخطط لها أن تعقد في العام القادم. وفي حين أن هذا التكاثر قد يعطي الانطباع الخاطئ بأنه قد تم إحراز تقدم، فإننا نرى أن الفوائد التي يمكن تحقيقها من كل هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا تأتي من قدرتنا على النظر فيها في إطار كلي. وفي هذا الصدد، فإن النظر في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد ينبغي أن يأخذ في الحسبان كل العمليات الأخرى ذات الصلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

وبقدر ما لعملية الاستعراض تلك من أهمية، فإن أفريقيا لا يمكنها أن تنتظر حتى عام ٢٠٠٢ لكي تعالج المسائل المتعلقة الهامة جدا لتنميتها. ويتيح تقرير الأمين العام، وكذلك التقارير المقدمة من مؤسسات دولية رئيسية أخرى مدخلات كافية للقيام بعمل فعال وفوري. وفي هذا الصدد، نحن نقدر الجهود التي يبذلها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف على حد سواء في إطار تنمية أفريقيا. إلا أننا نأسف لأن مساهمات بعض شركائنا لم ترق بعد إلى مستوى التزامهم المحتمل أو المعرب عنه.

وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على المقترحات التي قدمها وفد بلادي من بين وفود أخرى والتي تدعو إلى التزام حقيقي بشطب ديون أفريقيا، والتوصل إلى اتفاق يتيح

وفي كل يوم نعجز فيه، بوصفنا شركاء وذوي التنمية في أفريقيا، عن اتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، فإننا نزيد من حجم التحدي الذي يواجه تنمية القارة. وعلينا أن نعقد العزم على استخدام عملية استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لتغيير دينامية برنامج التنمية الأفريقية من أجل الانطلاق بأفريقيا على طريق التقدم المستدام حقا.

**السيد بيلنغا - إيبوتو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية):** قررت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين أن تجعل أفريقيا إحدى أولوياتها لعقد التسعينات، بل حتى أولويتها القصوى. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. إن هذا البرنامج الجديد، الذي يمثل عقدا حقيقيا للتضامن بين المجتمع الدولي وأفريقيا، حدد التزامات ومسؤوليات كلا الطرفين.

وفي غضون عامين، سنحتفل بالعيد العاشر لإقامة ذلك البرنامج الجديد. أليس هذا وقتا مناسباً لنسأل أنفسنا عما حدث لتلك الالتزامات؟ هل تحول ذلك البرنامج إلى مجرد إعلان من الإعلانات العديدة التي لم تنفذ؟ هذان السؤالان لا بد من طرحهما نظرا لتضاؤل الاهتمام في المناقشة المتعلقة بأفريقيا، وبوجه خاص المناقشة المتعلقة بالبرنامج الجديد لتنميتها في التسعينات.

لقد اهتم وفد بلادي اهتماما كبيرا بتقرير الأمين العام عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ومن الطبيعي أن بلدي يرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتزويد القارة الأفريقية بموارد مالية إضافية لتمكينها من تحسين مستوى معيشة شعوبها ومكافحة الفقر.

أخرى للنقل الصافي للموارد إلى الخارج تلحق الضرر أيضا باقتصاد أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لعكس اتجاه النقل الصافي للموارد إلى الخارج الذي ينجم في بعض الأحيان عن تنفيذ برامج المعونات.

وينبغي أن تصب المبادرات المتنوعة التي اتخذت على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الإطار الأكبر للبرنامج الجديد. ولا بد من أن يكون هدفنا هو السعي إلى تحقيق الروابط المتبادلة والتماسك والشمولية كي نضمن للحلول التي يتم التوصل إليها القدرة على التصدي للتحديات والوصول إلى الحد الأدنى المطلوب والمتوخى في تقرير الأمين العام.

ونحن نعترف بالعمل الذي تقوم منظومة الأمم المتحدة بإنجازه بمساعدة جهود البلدان الأفريقية في مجالات التعليم والصحة والحكم وتكنولوجيا المعلومات والسكان والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن مجالات أخرى. وتستحق جهودها المستمرة لتعميق التركيز على أفريقيا كل الثناء، ونحن نشجعها على الاستمرار في تعزيز شراكاتها بما يشمل البنك الدولي وغيره، لزيادة أثر أنشطتها. ونحث كل البلدان، التي بوسعها أن تفعل ذلك، على أن تزيد إسهاماتها في الصناديق والبرامج لتمكينها من تحقيق أهدافها في البلدان المستفيدة من تلك البرامج.

وفي نهاية المطاف، ليس هناك من يستطيع أن يغير مصير أفريقيا إلا الأفريقيون أنفسهم. إننا ما زلنا بحاجة إلى السعي كضرورة ملحة إلى تحقيق الأعمال المعلقة في عملية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ولا بد من التبدل على التزامنا بعدم التسامح مع التغييرات غير الدستورية في الحكم ومع الصراعات الأهلية من خلال تقديم الدعم والتشجيع الفعالين للحكم الرشيد.

الرامية إلى تعزيز التنمية الأفريقية على تنفيذ البرنامج وأن تتحاشى الازدواجية التي تؤثر سلبا على تنفيذ التدابير المتفق عليها. ويرى وفدي أن ما أضعف تنفيذ البرنامج الجديد هو الافتقار إلى الإرادة السياسية، ونقص التنسيق، ونقص الصلابة. وقد أدى ذلك إلى بعثرة الطاقات، وتقلص حجم الأنشطة، وعدم كفاية تعبئة الموارد، والاستعمال غير الكفاء للموارد الموجودة. ولذلك يتعين اتخاذ تدابير تصحيحية إذا كنا نريد أن نعطي قوة دفع جديدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو البرنامج الذي أثار مثل هذه الآمال الكبار.

ولذلك نعتقد أن التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دوراتها من الثامنة والثلاثين إلى الأربعين ذات أهمية خاصة؛ إذ يمكن أن تكون لها فائدة جمّة. ومن الأهمية بمكان أن الأمين العام قد اعتمد على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق هذه لدى إعداد تقريره.

واسمحوا لي بأن أذكر ببعض التوصيات التي نراها ذات أهمية أساسية. لقد حددت لجنة البرنامج والتنسيق المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على مستوى المنظومة بأسرها بوصفها أداة لتنفيذ البرنامج الجديد، وذلك بغية تفادي الازدواجية غير المفيدة بين مختلف برامج الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا. ودعت اللجنة بقوة إلى تنفيذ خطة استراتيجية شاملة تحدد الاتجاهات التي ينبغي أن يسير فيها مختلف الشركاء، وتحدد الأهداف وآليات التقييم وتكفل تقاسم المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة.

وكان على الأمانة العامة أن تقوم بدور المحامي العام عن أفريقيا. بمواصلتها تعبئة الرأي العام الدولي لصالح قضية التنمية الأفريقية. وكان على مكتب المنسق الخاص لأفريقيا ولأقل البلدان نموا أن يرصد عن كثب تنفيذ البرنامج، وأن يطلق صفارة الإنذار عند الضرورة. وفي النهاية كان على

وتسلم الكاميرون بالدور الهام الذي تضطلع به الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وأجهزتها والشركاء الآخرون في ترويج عدد من المشاريع التي تشمل القطاع الخاص، وتكثف عملية نشر الديمقراطية وتعزز المجتمع المدني.

وتقوم الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية من جانبها باتخاذ خطوات لتحقيق إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر داخل أطر قطاعية وهيكلية تم الاتفاق عليها خلال استعراض منتصف المدة. وقد أحرزت بلدان عديدة نتائج مشجعة، تمت في بعض الأحيان، إن لم يكن دائما، بتكلفة تتمثل في تضحيات هائلة.

ومع ذلك نلاحظ اليوم، كما هو مؤكد في تقرير الأمين العام، أن الأهداف التي حددت في البرنامج الجديد من ناحية تعبئة الموارد الخارجية لم تتحقق.

والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا قد انخفضت من ١٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية المباشرة، فقد تحولت عن أفريقيا بالرغم من الحوافز التي نفذتها البلدان الأفريقية والإمكانات الضخمة للقارة. وفي نفس الوقت فإن عبء الدين الخارجي الذي يثقل كاهل أفريقيا والذي يقدر بنحو ٣٥٠ بليون دولار في زيادة مطردة بالرغم من تدابير تخفيف عبء الديون التي اعتمدت في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الرامية إلى تخفيف عبء الديون.

ويتضح من هذه الملاحظات أن البرنامج الجديد لم يلب تطلعاتنا. ولنتذكر أن القصد من برنامج الأمم المتحدة الجديد هو أن يكون محفزا، وكقاطرة سياسية من شأنها دفع جميع الأنشطة الإنمائية الأفريقية داخل وخارج القارة إلى الأمام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشجع المبادرات



حد الوباء - تنتظر الكثير من التعبير الملموس عن هذا التضامن المتجدد.

وإذ أصل إلى نهاية ملاحظاتي، أود أن أذكر بنداء البابا يوحنا بولس الثاني من أجل أفريقيا في ياوندي:

”إن أفريقيا قارة توجد فيها أعداد لا حصر لها من البشر - من الرجال، والنساء والأطفال والشباب - تُركوا بشكل من الأشكال على جانب الطريق، مرضى، وجرحى، وعجزة، ومهمشين، ومهملين. إنهم يصرخون ويستنهضون همهم فُعال الخير ليهرعوا لنجدتهم“.

هذه الاهتمامات كما عبر عنها قداسة البابا هي نفس الاهتمامات الواردة في إعلان الألفية وخاصة في الفقرة المتصلة بالتضامن، ونأمل أن تؤدي التزامات رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية إلى استجابة حقيقية إلى هذا النداء من أفريقيا، قارة المستقبل. لقد قلنا هذا من قبل ونكرره اليوم: إن أفريقيا ستذكر ذلك.

**السيد هونغستاد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشكر الأمين العام على الجهد الهائل الذي بذله في إعداد التقرير المعروض علينا. إن تنوع واتساع نطاق الأنشطة والمبادرات الواردة في التقرير يبعثان على الإعجاب. ويشير هذا التقرير الاهتمام، على الرغم من أنه لا يعطي صورة مشجعة بالكامل للحالة في أفريقيا وعلى الرغم من الموارد الطبيعية المتوفرة في القارة الأفريقية، تسجل أفريقيا أدنى معايير التنمية فيما بين المناطق الأخرى في العالم ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية. ومن الطبيعي أن أسباب بطء التنمية في أفريقيا لا تقع على عاتق أفريقيا وحدها. فعبء الديون المفرط وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية منخفضة جدا والعقبات التجارية التي تعترض سبيل الصادرات الأفريقية كثيرة والفجوة الرقمية تزداد اتساعا.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعدا أنشطة عملية محددة.

فهل يلقي هذا المفهوم وهذا التقسيم للعمل اللذين أقرتهما الجمعية العامة الاحترام؟ إن لدينا جميع الأسباب التي تجعلنا نشك في ذلك. ومن المؤكد أن هذا الغموض الناتج عن عدم احترام هذا التقسيم للعمل قد لعب دورا كبيرا فيما يبدو في عدم التقدم المؤسف في تنفيذ البرنامج حتى الآن.

وأخيرا، طالبت لجنة البرنامج والتنسيق بإجراء تقييم مستقل للبرنامج، يجعل من الممكن خلال الاستعراض والتقييم النهائيين المقرر القيام بهما عام ٢٠٠٢، إجراء قياس موضوعي لكمية ونوعية الموارد والبرامج، إلى جانب قياس تأثيرها الحقيقي على التنمية المستدامة لأفريقيا. ويسعدنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تصرف على أساس هذه التوصيات: ففي دورته الموضوعية عام ١٩٩٩، أعلن أنه سيكلف خبراء مستقلين عقب انتهاء الاستعراض الختامي في عام ٢٠٠٢ لتقييم تنفيذ البرنامج. ومن هنا، فإننا نتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق على أنه لكي يكون هذا التقييم موضوعيا، ينبغي تحديد اختصاصاته سلفا.

ويدي وفدي هذه الملاحظات في ضوء قوة الدفع التي ولدها قمة الألفية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد، فقد عقد المجتمع الدولي العزم أثناء القمة على أن تظل أفريقيا على رأس أولوياته. ويكرر إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، الذي يؤكد على هذه الأولوية، تصميم رؤساء الدول أو الحكومات وتصميم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقف بحزم إلى جانب أفريقيا في كفاحها من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. إن أفريقيا، التي تواجه كثيرا من المشاكل القديمة والحديثة - ومشكلاتها الحديثة تصل إلى

لأفريقيا. هذا التحول في الأحداث يمكن أن يهدد الاستقرار وتوقعات المستقبل في أجزاء كبيرة من القارة.

ويؤكد التقرير بحق مسؤولية البلدان الأفريقية عن التنمية الإيجابية في أفريقيا. فزيادة القدرة الأفريقية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم ومنع الصراعات ستسهم في تحقيق الاستقرار في القارة. وينبغي أن يتركز دور المجتمع الدولي على تعزيز ودعم الجهود والمبادرات التي تتخذها البلدان الأفريقية ذاتها. وهذا جزء من مسؤوليتنا العالمية وتطلع إلى الأمام لمزيد من التعاون مع شركائنا الأفارقة.

وفي كثير من البلدان الأفريقية وخاصة في منطقة جنوب الصحراء يدمر وباء الإيدز مجتمعات بأكملها. ونوافق على الملاحظة التي ترد في التقرير ومفادها أنه بدون جهد متجدد في كثير من البلدان، من المحتمل أن يقوض وباء الإيدز كل التقدم الذي تحقق منذ حصول تلك البلدان على الاستقلال السياسي. وينبغي أن نلقي الضوء هنا على المشاركة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، بوصفها مبادرة جديدة ومبتكرة للقضاء على هذه الحالة المأساوية. ونذكر بالمناسبة الهامة التي دارت في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا. وباجتماع المتابعة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي انعقد في شباط/فبراير.

أود أن أذكر أن برامج النرويج من أجل التعاون الإنمائي مع شركائنا الأفارقة تناول على نحو متزايد مسائل الحكم وبناء الديمقراطية وحقوق الإنسان، بوصفها عناصر حاسمة في منع نشوب الصراعات. ونؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في التقرير بأنه ينبغي للدول الأفريقية أن تولي الاهتمام بضمان المساءلة والشفافية وحكم القانون في جهودها لتحسين الحكم وزيادة مشاركة المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي يزداد فيه العالم غنى تزداد الفجوة بين الشمال والجنوب اتساعا.

وفي هذا الصدد أود أن أتناول أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجه الدول الأفريقية. إن تخفيض الفقر أمر حيوي للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والعالمي. والتنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق تخفيض الفقر. ولذلك نرى أنه من الواجب عكس الاتجاه الدولي لتخفيض المال الذي سينفق على المساعدة الإنمائية. وتعمل حكومة بلادي في الوقت الراهن على إعداد خطة لزيادة المساعدة الإنمائية التي تقدمها النرويج إلى نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وسيتم التركيز الخاص على زيادة التعاون مع شركائنا الأفارقة.

ومع ذلك، لا يمكن لأي من المساعدة الثنائية أو الترتيبات المتعددة الأطراف أن تتحمل المسؤولية التي تقع على عاتق المستوى الوطني. كذلك هذا غير مستصوب. فالمسؤولية الأساسية عن استراتيجيات التنمية التي تؤدي إلى التقدم المستدام تقع بالتالي على كاهل أفريقيا. ويجب على البلدان الأفريقية ذاتها أن تظهر القيادة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

واستراتيجيات التنمية ستحقق نجاحا أفضل عندما تنفذ في بيئة سياسية مستقرة، تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي معا. بما في ذلك قضايا الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. والحكومات الديمقراطية المعرضة للمحاسبة، وحكم القانون، عناصر أساسية في أية عملية للتنمية.

ومنذ بداية التسعينات رأينا دولا أفريقية كثيرة تختار سبيل الإصلاح الاقتصادي والسياسي ولسوء الطالع رأينا أيضا نشوب حروب جديدة وفي بلدان كثيرة استمرت الصراعات المدنية وتبددت آمالنا من أجل مستقبل سلمي

كافية لتنفيذ المشاريع الحيوية مثل بناء البنية الأساسية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذه من بين الشروط المسبقة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي وانخفاض إجمالي تدفقات الموارد إلى أفريقيا من ٢٦ بليون دولار في ١٩٩٧ إلى ١٧,١ بليون دولار في ١٩٩٨. وهذا تخفيض مذهل في فترة سنة واحدة.

ويتزايد عبء الدين الأفريقي على الرغم من التدابير المختلفة التي أعلن عنها على نطاق واسع لتخفيض سقف الديون. لقد كانت نسبة عبء خدمة الدين إلى الصادرات ٣٠ في المائة في ١٩٩٩ بالمقارنة بنسبة ٢١,٣ في المائة في ١٩٩٧. والواقع أنه من الصعب أن نتبين التحسينات الهامة التي أدت إليها المبادرات الحالية.

وتصل الخسارة في حصة أفريقيا في السوق العالمية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧ إلى ما قيمته ٦٨ بليون دولار. وهذا يتناقض بدرجة كبيرة مع الزيادة الحادة في حجم التجارة العالمية. لقد كانت هناك خسارة متزايدة في حصة السوق من الصادرات التقليدية الأفريقية.

وقد اتفق العالم على تخفيض حدة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولتحقيق هذا الهدف، يلزم ضمان الاستمرار في تحقيق معدل نمو لا تقل نسبته عن ٧ في المائة طوال الأعوام الـ ١٥ المقبلة. والواقع أن متوسط النمو في العقد الماضي لم يتجاوز نسبة ٢,١ في المائة.

وانخفاض نصيب الرد من الدخل في عام ١٩٩٨ إلى ٦٦٨ دولاراً، بالمقارنة بمبلغ ٧٤٩ دولاراً في عام ١٩٨٠. وأدى هذا إلى زيادة عدد الفقراء بدلا من إنقاذه.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة على تدهور سيناريو التنمية في أفريقيا وانخفاض تدفق الموارد في منطقة من المسلم به على نطاق واسع أنها بحاجة إلى زيادة تقديم الدعم الدولي. وفي العقد الماضي، شهد العالم زيادة هائلة في التجارة الدولية

وستواصل حكومة بلادي دعم البرامج والمؤسسات التي تلتزم بهذه المبادئ التوجيهية التي تشكل الأساس للتنمية المستدامة.

في الختام أود أن أشير إلى الجزء السابع من إعلان الألفية المعنون "تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا" والذي يشكل في نظرنا أكثر من برنامج عمل للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية، والمجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المانحة ملتزمة بدعم أفريقيا في كفاحها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات ولوضع أفريقيا في الاتجاه العام للاقتصاد العالمي.

### السيد مصطفى تشودري (بنغلاديش) (تكلم

بالانكليزية): يبذل المجتمع الدولي جهودا كثيرة ليضع الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في مقدمة جدول أعمال التنمية العالمي لبعض الوقت. وأخيرا فإننا نناقش قضايا التنمية في أفريقيا علانية في مختلف المحافل العالمية، فقد اقترحت تدابير عديدة، ووضعت التزامات كثيرة على الرغم من أنها غير كافية ولكن من المؤسف أن أعمالنا لا تواكب أقوالنا بل إنها في الواقع تتخلف عنها.

مشاكل التنمية في أفريقيا الخاصة بـ ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم وعددها ٤٨ بلدا أصبحت الآن معروفة على نطاق واسع. ويشرح الأمين العام في إضافة التقرير مسائل الموارد بشيء من التفصيل. وسأشير بإيجاز إلى بعض الحقائق.

التدفق الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يستمر في التناقص على المستوى العالمي. ولا تستثنى أفريقيا من ذلك ومنذ ١٩٩٠ يحدث تخفيض يقدر بـ ٢٤ في المائة سنويا. ونقصت المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٩,٧ بليون دولار في ١٩٩٢ إلى ٩,٧ بليون دولار في ١٩٩٨. وهذا يضر البلدان الأفريقية كلها إذ ليس لديها فرصة تذكر لتعبئة موارد محلية

مبادرات جريئة لضم أيدينا إلى أيدي أفريقيا في مكافحة الأسباب الجذرية للتخلف.

وتكافح البلدان الأفريقية بشجاعة في مواجهة ظروف كثيرة معاكسة. بيد أن هناك عوامل عديدة تقصر جهودها الفردية عن تناولها. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي، بروح من الشراكة والمساندة الحقيقية، أكثر تجاوبا مع أفريقيا في صراعها للإفلات من دائرة التخلف والفقر. وثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى تجميع جهودنا الفردية من أجل تقديم الدعم لأفريقيا، وعلينا التزام أدبي بأن نفعل ذلك.

**السيد أبو الغيط (مصر)** (تكلم بالعربية): قامت الدول الأفريقية بجهود كبيرة وغير عادية لإصلاح وتطوير البيئة الداخلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال عقد التسعينات، وتحملت في هذا الصدد أعباء غير عادية. ولقد أدت تلك الجهود، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (A/55/350)، إلى تحقيق تقدم في المجالات التي أوصت المراجعة المتوسطة للمبادرة عام ١٩٩٥ بأهمية تعامل الدول الأفريقية معها، وعلى رأسها تعميق عمليات الإصلاح الاقتصادي، تشجيع القطاع الخاص، تعزيز الديمقراطية، وتدعيم المجتمع المدني.

إن عملية إصلاح أي مجتمع والارتقاء به هي مسؤولية هذا المجتمع في المقام الأول. إلا أن هناك العديد من العوائق غير العادية التي تحول دون تغلب أغلبية الدول الأفريقية على تحدي الفقر والمرض، وتمنعها من الانطلاق في الأفاق الراجعة للتنمية. ويأتي على رأس تلك العوائق التطورات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، وفشل المجتمع الدولي بالرغم من تعدد مبادراته، في خلق آلية ملائمة صالحة لإدماج الدول الأفريقية في الاقتصاد الدولي، وعلى رأسها الدول الأقل نموا.

وفي تراكم الثروة العالمية. وبالرغم من تركيز معظمها في العالم الصناعي، فقد أحرزت بعض البلدان النامية نجاحا ملحوظا؛ وفازت بلدان كثيرة غيرها بحصة من الفوائد بالتبعية. ولكن أفريقيا تخلفت عن الركب.

والبلدان الأفريقية، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، تكافح للتغلب على التخلف. بيد أن مهمتها عسيرة بنوع خاص، لأن عددا من العوامل التي تعقدتها تكتسب أبعادا كبيرة وتحول دون إحراز التقدم الذي كان يمكن أن تحققه.

والفقر متغلغل في أفريقيا، حيث توجد فيها درجة تركيز عالية للسكان الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع في كثير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية تعبئة الموارد المحلية. ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتسم بمحنة خاصة في أفريقيا، فيسلبها حيوية الجيل الناشئ. وملايين البالغين إما يموتون أو يصابون بالإلتهاك. وملايين الأطفال يفقدون ذويهم ويواجهون مستقبلا غير مأمون وليس في جعبتهم إلا قليل من الأمل. ونظام الرعاية الصحية ينوء بالأعباء ولا يستطيع التصدي للتهديدات الكثيرة التي تواجهها الصحة العامة، من قبيل آفة الملاريا والدرن.

وقد وضعت المؤتمرات الكبرى في التسعينات مبادئ توجيهية عن كيفية مكافحة التخلف والفقر. ومعظم البلدان قد صاغت برامج العمل الوطني الخاصة بها بحيث تضع المبادئ المتفق عليها موضع التنفيذ. بيد أن من سخرية الأقدار أن ينضب معين الدعم الدولي والمساعدة الدولية، في الوقت الذي اتخذت فيه الأجهزة الوطنية أهبتها لتحقيق قدر من الإنتاج أكبر كثيرا مقابل كل وحدة من الوحدات المستثمرة. ومن المؤسف أيضا أن أذهاننا لا تتفتق عن

ويهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدى العديد من دول القارة، فإننا نكون أمام وضع مأساوي بكافة المقاييس.

إن مواصلة الدول الأفريقية لجهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق ما تطمح إليه أفريقيا من تنمية وتقدم. إلا أن ذلك يجب أن يقترن بجهود دولية جادة لتمكين تلك الدول بالقارة من المضي قدما في مسيرة التنمية، وذلك من خلال فتح الأسواق أمام منتجات دول القارة، وزيادة مساعدات التنمية الرسمية، كما سبقت الإشارة إليها.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على أهمية الاستفادة من المؤتمر القادم للدول الأقل نمواً، المزمع عقده في بروكسل في أيار/مايو من العام القادم، وكذلك الحدث الدولي رفيع المستوى حول تمويل التنمية للتعامل بجدية وواقعية مع احتياجات الدول الأفريقية، وإصلاح الخلل القائم في النظامين التجاري والمالي الدوليين، بما يحقق مناخا خارجيا وبيئة ممكنة لتلك الدول من النمو المستدام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن مشروع القرار المتعلق بهذا البند سيقدم في وقت لاحق.

### برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن الوثيقة A/INF/55/3/Add.3 تتضمن برنامج العمل المنقح وجدول الجلسات العامة للجمعية العامة للفترة المتبقية من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد عممت على الوفود صباح هذا اليوم، كما أنها متوفرة لدى مركز توزيع الوثائق في قاعة الجمعية العامة.

وقد أثبتت الأزمات والإضرابات والاضطرابات الاقتصادية الدولية التي صاحبت نهاية عقد التسعينات أن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح الداخلي لدى الدول النامية للتواءم مع الواقع الدولي الجديد. إلا أنها عكست أيضا وجود أوجه عديدة للخلل في الأطر المؤسسية الدولية التجارية والمالية، الأمر يتطلب علاجاً حاسماً.

وأود أن أشير في هذا الإطار بكل صراحة إلى أن أغلب الحلول والتصورات التي يتم تقديمها إلى الدول النامية تركز على البعد الداخلي، وتتجاهل إلى حد كبير الآثار السلبية غير العادية للاختلالات القائمة في النظامين التجاري والمالي الدوليين. إن الانتشار المتسارع لظاهرة العولمة وما يصاحبه من الحركة السريعة لرأس المال وتزايد حدة المنافسة وما ينتج عن ذلك من ممارسات مقيدة للتجارة، مثل التعسف في قضايا منع الإغراق، وإساءة استغلال المعايير الصحية والبيئية للحد من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة، قد ألحق خسائر اقتصادية فادحة بالدول النامية بصفة عامة، والدول الأفريقية بصفة خاصة.

يضاف إلى ذلك التراجع المتواصل في المساعدات الإنمائية الرسمية، حتى أن هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المتفق عليه دولياً قد أصبح تحقيقه في حكم المستحيل في ظل الأداء الضعيف لأغلب الدول المانحة في هذا المجال. ولا توجد أي بوادر للوصول في المستقبل القريب إلى هذا الهدف. هذا في الوقت الذي تمثل فيه مساعدات التنمية الرسمية المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لدى أغلب الدول الأفريقية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتعدى نسبة ٦ في المائة من إجمالي الاستثمارات الموجهة للدول النامية، ووباء الإيدز الذي يحصد حياة الملايين من أبناء القارة سنوياً،

وقبل رفع الجلسة أود إبلاغ الأعضاء أن البندين المتبقين على جدول الأعمال لصباح هذا اليوم - وهما البند ٤٤ من جدول الأعمال "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"، والبند ١٨٠ من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا" سوف يبحثان عشية هذا اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.